الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية فرع: العلوم التجارية

رقم: ..... تخصص: بنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

من إعداد الطالبتين:

دحمان فاطمة الزهراء

جعفر إيمان

تحت عنوان

فعالية الرقابة المصرفية على أداء البنوك التجارية

دراسة حالة بنكي BADR.BEA بالمسيلة

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
غربي حمزة	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
شريط صلاح الدين	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
طيبي حمزة	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية : 2016-2017 م

شكر وعرفان

الشكر لله أولاً وأخيراً، نحمده حمداً كثيرا على
توفيقه لنا في إتمام هذا العمل
المتواضع وعلى كل النعم التي أنعمها علينا .

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذنا الفاضل:
"شريط صلاح الدين" الذي تفضل مشكوراً بقبول
الإشراف على هذا العمل، والذي غمرنا بنبل
أخلاقه ورحابة صدره وحسن توجيهه
وإرشاده، كما نتوجه بالشكر المسبق "لأعضاء لجنة
المناقشة"

وهذا لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة .

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بكامل
الشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة بكلية
العلوم
الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة
محمد بوضياف بالمسيلة .

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني في هذا العمل
من قريب أو من بعيد .

إهداء

إلى الذي غادر دون استئذان، إلى الذي ترك طياته ذكريات لا يمحوها النسيان،
إلى الذي لم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله.
إلى من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف، إلى الشمعة التي تحترق لتضيء
لي دربي، إلى التي أسبح في بحر حنانها عندما تكسوني الهموم إلى أمي الغالية
أطال الله في عمرها.
إلى سندي وقوتي إلى من آثرني على نفسه.
إلى من وقف بجانبي وساعدني في كل المصاعب إلى لباسي الطاهر وقرة عيني
زوجي العزيز.
إلى المتتالية الهندسية التي هندست إيقاع حياتي.
إلى رياحين حياتي اخوتي سامية، مريم، عبد الرزاق، أمينة.
إلى عائلة زوجي أدام الله العشرة بيننا.
إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح ونعبد السبيل نحو الشهادة
صديقتي فاطمة الزهراء.
إلى جميع الصديقات والأهل والأقارب.

إيمان

الإهداء

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه، إلى كل من صلى على خير البرية محمد عليه الصلاة والسلام.

إلى من أرضعتني لبن الحنان، وسقتني ماء الحياة، إلى من تطيب أيامي بقربها، ويسعد قلبي لهنائها، إلى أغلى كائن في الوجود . . . أمي.

إلى صاحب القلب الكبير وذو الوجه النظير . . . أبي أدامه الله فخرا واعتزازا لي.

إلى من ترعرعت معهم وما غضني بينهم، إخوتي وأخواتي.

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل ولو بقدر بسيط من المعرفة، أساتذتي الكرام.

إلى كل من جمعني معهم المشوار الدراسي من بدايته إلى اليوم وأخص بالذكر صديقتي إيمان وطلبة ماستر بنوك دفعة 2017 عامة.

فاطمة الزهراء

1-فهرس المحتويات :

العنوان.	الصفحة
التشكرات.	
الاهداءات.	
فهرس المحتويات.	I
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	I
مقدمة عامة	أ-هـ
الفصل الاول: الإطار النظري لأداء البنوك التجارية والرقابة المصرفية عليها	
تمهيد	07
المبحث الاول: أداء البنوك التجارية	08
المطلب الاول: ماهية البنوك التجارية	08
المطلب الثاني: أداء البنوك التجارية	11
المطلب الثالث: تقييم أداء البنوك	13
المبحث الثاني: الرقابة المصرفية.	16
المطلب الاول: ماهية الرقابة المصرفية.	16
المطلب الثاني: لجنة بازل للرقابة المصرفية.	21
المطلب الثالث: القواعد الاحترازية.	27
خلاصة الفصل	29

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية على عينة من البنوك التجارية الجزائرية	
تمهيد	**31**
المبحث الاول: تقديم عام للبنوك محل الدراسة.	**32**
المطلب الاول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**32**
المطلب الثاني: تقديم بنك الجزائر الخارجي	**37**
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.	**43**
المطلب الاول: منهجية الدراسة الميدانية	**43**
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وأساليب تحليلها	**43**
المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة.	**50**
المبحث الثالث: التحليل العام للنتائج واختبار صحة الفرضيات.	**52**
المطلب الأول: تحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة.	**52**
المطلب الثاني: نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لاستجابة مفردات عينة الدراسة نحو متغيرات الدراسة المستقلة والمتغيرة.	**56**
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.	**59**
خلاصة الفصل	**62**
الخاتمة العامة	**64**
قائمة المراجع	**67**
الملاحق	
ملخص	

2-فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معايير تفسير النتائج (الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي)	44
02	اختبار التوزيع الطبيعي -Kolmogorov-Smirnov-	45
03	تحديد مستويات الأهمية النسبية.	46
04	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول "مدى تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية".	47
05	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني لأهمية الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية.	48
06	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة.	49
07	معاملات ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل.	50
08	توزيع عينة الدراسة.	52
09	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.	52
10	توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن.	53
11	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.	54
12	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة.	55
13	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص	55
14	إجابات المستجوبين حول مدى تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية	56
15	إجابات عينة الدراسة حول أهمية الرقابة المصرفية.	58
16	نتائج اختبار (T) لفئة الأكاديميين والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري "تقييم الأداء في البنوك التجارية الجزائرية "	60
17	نتائج اختبار (T) لفئة الأكاديميين والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري.	61

3-فهرس الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للوكالة-وكالة BADR-904-	**35**
02	الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي وكالة المسيلة-047-	**41**
03	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.	**53**
04	توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن.	**54**
05	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.	**54**
06	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة.	**55**
07	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص.	**56**

يعتبر قطاع المصارف بصفة خاصة، والقطاع المالي بصفة عامة من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للتغيرات، بل وأكثرها تطورا، خاصة في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي والتكتلات الاقتصادية وتحرير الأسواق المالية وقوانين المنظمة العالمية للتجارة، الأمور التي استدعت الاتجاه نحو التحرر المالي والمصرفي كقاعدة هامة وأساسية لمواجهة الاحتياجات التمويلية المتزايدة يوميا، ومواجهة المنافسة التي تحتد بين الكيانات الاقتصادية والتي أضفت على المنافسة أبعادا عالمية.

ويظهر جليا الدور المميز للقطاع المصرفي لما يمثله من أهمية في ضوء كونه أحد المحركات الهامة للنشاط الاقتصادي، وهنا جاءت الحاجة لضرورة استقراره الأمر الذي أوجب الرقابة على هذا القطاع لكي يسهم بدوره الفاعل والإيجابي، وحتمية وجود نظام رقابي سليم وفعال على أعمال البنوك كون هذه الأخيرة كثيرة وعديدة وتتميز بالتشعب والتداخل وتقتضي الدقة والأمان والسرعة وذلك للحفاظ على سلامة مركزها المالي والحد من المخاطر التي تواجهها. إذ تعد الرقابة من أهم الركائز التي تستند عليها سيرورة وديمومة البنوك وأعمالها فهي وسيلة لمتابعة التنفيذ والتحقق من أن الأنشطة تتم وفقا للخطط الموضوعة وأن القرارات ستنفذ تنفيذا سليما وأن الأهداف المرغوبة سوف تتحقق، كما أنها وسيلة لكشف الانحرافات، إذ أصبح حقيقة مسلم بها في الوقت الراهن أن ضعف الرقابة على الأجهزة المصرفية وعدم استقرارها يمكن أن يصيب أداء الاقتصاد الكلي بخلل على عكس ذلك فإن الرقابة الفعالة على البنوك يجعلها تعمل بصورة جيدة ويضمن حسن سير أدائها، ومن هنا ظهر التساؤل الآتي:

1-الاشكالية العامة:

من خلال ما سبق تبرز معالم اشكالية البحث كما يلي:

ما مدى فعالية الرقابة المصرفية على أداء البنوك التجارية؟

2-التساؤلات الفرعية:

ومن خلال هذه الإشكالية سنحاول الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة فيما يلي:

-ما مفهوم أداء البنوك التجارية وماهي العوامل المؤثرة عليه؟

-ما هي أهداف تقييم الأداء؟

-ما المقصود بالرقابة المصرفية، وماهي مختلف أنواعها؟

-ماهي أهداف الرقابة المصرفية؟

-فيما تتمثل أهمية الرقابة المصرفية؟

3-فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث ولأجل بلوغ الأهداف المسطرة في هذه الدراسة تم طرح الفرضيات التالية:

- يعتبر تقييم الأداء في البنوك الجزائرية من أهم الركائز التي تبنى عليها.

-تعتبر الرقابة المصرفية من أهم الركائز التي تؤدي إلى الأداء الجيد للبنوك الجزائرية.

تندرج تحت هذه الفرضيات فرضيات جزئية هي:

-إن تقييم الأداء في البنوك التجارية يؤدي إلى كشف مواطن الخلل والضعف في نشاط البنوك التجارية الجزائرية وإجراء تحليل شامل لها.

-إن تقييم الأداء في البنوك التجارية يكون بعد الانتهاء الفعلي ومعرفة النتائج المحققة.

-إن الاستمرارية في الرقابة المصرفية يؤدي إلى ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي الجزائري.

-إن ممارسة رقابة فعالة على البنوك التجارية هو عنصر أساسي من عناصر البيئة الاقتصادية السليمة.

4-أهمية الدراسة:

- تتطرق الدراسة إلى أحد الموضوعات المهمة ألا وهو موضوع الرقابة المصرفية الذي يحتل أهمية كبيرة في النظام المالي بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة.

- كشف الطبيعة الرقابية على المصارف ومعرفة أبعاد الرقابة في تصويب أو تقييد بعض الأنشطة المصرفية.

- معرفة دور الرقابة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية.

5-أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف الأساسية من هذه الدراسة في:

- محاولة الإجابة على الأسئلة التي تم طرحها سابقا.
- الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالرقابة المصرفية على البنوك.
- إبراز أهمية الرقابة المصرفية والدور الكبير الذي تلعبه في تقييم أداء البنوك التجارية.
- إعطاء الأهمية لوظيفة الرقابة المصرفية في تقييم أداء البنوك التجارية.

6-أسباب اختيار موضوع الدراسة:

موضوع الرقابة المصرفية من أهم الموضوعات المطروحة في تسيير البنوك، وتبرز أهم الدوافع لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- رغبتنا في البحث والاطلاع في مجال الرقابة البنكية، وتبيان أهميتها بالنسبة للمؤسسات البنكية.
- طبيعة التخصص، كون أن البنوك أساس النظام المالي.
- إن ضعف أجهزة الرقابة المصرفية وعدم استقرارها يمكن أن يصيب أداء البنوك والعكس صحيح.
- محاولة رصد الدعائم التي تقوم عليها الرقابة المصرفية.

7-منهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي بشكل يتطابق مع دراستنا النظرية خاصة عند التطرق إلى المفاهيم والمبادئ الأساسية حول الرقابة عامة، والرقابة المصرفية خاصة وأهدافها. كما اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل المعلومات والمعطيات.

8-أدوات جمع البيانات:

استخدمنا أدوات البحث التالية:

- المسح المكتبي بالاطلاع على مختلف المراجع التي لها علاقة بالموضوع.

- الزيارات الميدانية وتوزيع الاستمارات المعدة خصيصا لموضوع الدراسة باعتبار هذه الأخيرة من تقنية البحث العلمي طالما أن الباحث ينزل بنفسه إلى الميدان ويقابل الموظفين وذلك بهدف الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لاستخدامها في موضوع البحث وإثرائه.

9-الدراسات السابقة:

مذكرة الباحث عبد الكريم بعداش، بعنوان: النقود والرقابة المصرفية بجامعة الجزائر المعدة في سنة 1998، إذ تضمنت ثلاثة فصول، تعرض في الفصل الأول إلى دراسة النقود والنظريات النقدية أما في الفصل الثاني فقد استعرض أساليب الرقابة المصرفي مع استعراض تجارب بعض الدول، في حين تعرض في الفصل الثالث إلى تجربة الجزائر في المجال الرقابي من خلال استعراض أساليب بنك الجزائر في الرقابة على الائتمان المصرفي.

مذكرة الباحث بوشدوب طلال محمد الخميني، بعنوان المراجعة الداخلية المصرفية "دراسة ميدانية لتقييم نظام الرقابة الداخلية للقرض العقاري حالة بنك التنمية المحلية" بالمدرسة العليا للتجارة المعدة في سنة 2005، والتي تضمنت أربعة فصول، تعرض في الفصل الأول إلى الإطار النظري والقانوني للمراجعة والرقابة الداخلية في الجزائر، أما في الفصل الثاني فقد استعرض الإطار العام للنشاط المصرفي وتنظيمه في الجزائر، وفي الفصل الثالث تعرض إلى الإطار النظري والقانوني للمراجعة الداخلية المصرفية في الجزائر، وفي الأخير تطرق إلى دراسة ميدانية لمهمة المراجعة الداخلية للقرض العقاري.

في حين جاءت دراستنا هذه لتسليط الضوء على جوانب أخرى من هذا الموضوع مثل: التطرق إلى ماهية الرقابة المصرفية وأنواعها مع التطرق إلى ماهية لجنة بازل للرقابة المصرفية، وإلى القواعد الاحترازية.

10-تقسيمات هيكل الدراسة:

من أجل محاولة الإلمام بجميع جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى جانبين: جانب نظري وآخر تطبيقي، كما تم تقسيم كل فصل إلى مجموعة من المباحث، حيث خصص الفصل الأول للإطار النظري لأداء البنوك التجارية والرقابة المصرفية عليها من خلال مبحثيه، الأول حول أداء البنوك التجارية بينما تعرض المبحث الثاني إلى الرقابة المصرفية والفصل الثاني خصص للدراسة التطبيقية وتم تقسيمه إلى مبحثين، الأول تمثل في عرض البنوك محل الدراسة وتطرق المبحث الثاني إلى تحليل نتائج الدراسة التطبيقية.

11-حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: امتدت فترة الدراسة من مطلع شهر مارس إلى غاية ماي 2017.

الحدود المكانية: شملت الدراسة عينة من مجموعة أساتذة أكاديميين عاملين ببنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

12-صعوبات الدراسة:

أما فيما يخص الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذه الدراسة نوجزها فيما يلي:

-صعوبة تتعلق بالوقت حيث لم يكن لنا الوقت الكافي لإنجاز هذه المذكرة.

-عدم توافر المعلومات الكافية مع صعوبة الحصول على المعلومات المقدمة من طرف البنك محل الدراسة وذلك بالإجابة على أسئلة الاستمارات المقدمة.

تمهيد

تعتبر البنوك التجارية من أهم مكونات الجهاز المصرفي باعتبارها من أهم مصادر تمويل القطاعات الاقتصادية، نظراً للدور الذي تلعبه من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسب، وهنالك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفعاليتها في تعبئة الودائع وجذبها ثم تقديمها في الائتمان والخدمات المصرفية الأخرى، وبالتالي تؤثر على دورها في تمويل الاقتصاد.

وتعد نظم الرقابة المصرفية أداة جوهرية لتحقيق الاستقرار المالي وبناء قطاع مالي ومصرفي كفوء وفاعل من خلال دور الوساطة المالية لتحقيق تنمية مستدامة ونمو اقتصادي قابل للاستمرار والديمومة وكذلك الحد من المخاطر المصرفية وإدارتها بشكل مهني احترافي يقلل من أثارها السلبية والمساهمة في بناء القدرة التنافسية للمصارف في المجالات المحلية والدولية ، لما يمثله الجهاز المصرفي من أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على اعتبار ان وجود نظام مصرفي سليم ومعافى أصبح من الضروريات الملحة والتي تفرض نفسها على واقع السياسة النقدية لأي بلد وذلك لما للصناعة المصرفية من دور هام وحيوي في الحياة الاقتصادية والواقع الاجتماعي والبيئي والبنيوي للبلدان.

ومن هنا قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أداء البنوك التجارية.

المبحث الثاني: الرقابة المصرفية.

المبحث الأول: أداء البنوك التجارية

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى ماهية البنوك التجارية في المطلب الأول ثم بعد ذلك إلى أداءها في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث إلى تقييم أداء البنوك.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

تمثل البنوك التجارية العمود الفقري للجهاز المصرفي في الدولة، وذلك بمساهمتها في تنشيط وتنمية حركة الاقتصاد الوطني، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم البنوك التجارية ووظائفها وخصائصها.

أولا: مفهوم البنوك التجارية

"هي تلك البنوك التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجل وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته، بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد الوطني، وتباشر عملية تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات".[1]

كما تعرف كذلك" هي المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب ولأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض بغرض الربح".[2]

"هي مؤسسات مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين، فأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهما: قبول الودائع، وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرها".[3]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن البنوك التجارية هي عبارة عن وسيط مالي بين طرفين وهما: عارضوا الأموال (أصحاب الفائض المالي) وطالبي الأموال (أصحاب العجز المالي)، بحيث تقوم بتجميع الأموال الفائضة من عند أصحاب الفائض المالي، وإقراضها لأصحاب العجز المالي مقابل نسبة فائدة.

ثانيا: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بتقديم نوعين من الوظائف منها التقليدية وأخرى حديثة وهي كالآتي:

الوظائف التقليدية: وتتمثل فيما يلي:

قبول الودائع: تعتبر الودائع أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية وهي تحرص دائما على تنميتها، كما تشجع هذه البنوك الأفراد على الإيداع لديها، وإن كان ليست كل الودائع يحصل أصحابها على فوائد.[4]

---

1 حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص: 105.

2 سلمان أبو دياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، بيروت،1996، ص110.

3 محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية-البورصات والبنوك التجارية-، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001، ص214.

4 أحمد علي دغيم، اقتصاديات البنوك مع نظام النقدي واقتصادي عالمي جديد، دار النمر، مصر،1989، ص58.

خلق النقود: تعتبر وظيفة خلق النقود من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية كما لها من تأثير على الاقتصاد القومي، فالبنك التجاري بإمكانه منح القروض تفوق بكثير قيمة الأموال المودعة لديه ، مما يتسبب ذلك في زيادة كمية النقود في حدود متزايدة، وتحدث عملية خلق نقود الودائع عندما يقوم البنك بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة، ثم يقوم المقترض أو المستفيد بإيداع القرض في إحدى المصارف التي يتكون منها الجهاز المصرفي ويطلق على هذه الودائع بالودائع المشتقة تمييزا لها عن الودائع الأصلية والتي تتمثل في قيام أحد العملاء بإيداع نقود أو شيكات حصل عليها من وحدات خارج الجهاز المصرفي.

منح الائتمان: فالائتمان يعني تسليف مال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك وهو يقوم على عنصرين هما الثقة والمدة، البنوك التجارية هي عنصر هام في الائتمان فتقوم بمنح قروض سواء كانت قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، من الممكن أن يقوم البنك بمنحها مقابل ضمان وذلك للتجار والمنتجين وهنا يقوم البنك بدور الوسيط بين المدخرين والمقترضين، وبالتالي توجيه الموارد الاقتصادية للمجتمع وهكذا تلعب دورا هاما في تحديد النشاط الكلي للمجتمع.[1]

الوظائف الحديثة: وتتمثل فيما يلي:

تقديم خدمات استثمارية : لوحظ مؤخرا أن البنوك أصبحت تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاء مشروعاتهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب، وكذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل، فمسألة تحديد الحجم الأمثل للأموال اللازمة للمشروع مسألة هامة لتحديد كمية الأموال التي تفي بحاجات المشروع بحيث لا يترتب عليها نقص في سيولة المشروع تؤثر على تطوره وعلى قدرته على الوفاء بالتزامه ولا يترتب عليها إفراط في هذه السيولة تشكل اي أعباء على المشروع.2

عمليات الصرف الأجنبي: من الواضح أن مبادلة عملة بعملة أخرى يقتضي وجود نسبة لمبادلة هذه العملة، أو ثمن لهذه العملة مقارنة بتلك. ويسمى هذا الثمن بسعر الصرف، وأهم عملية في هذا المجال تكمن في بيع وشراء العملات الأجنبية، أو ما يعرف بالتعامل بأرصدة الأجنبية.

1 مسعودي سناء، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي، الجزائر، 2015/2014، ص8–9، مذكرة غير منشورة.

2 زياد رمضان محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان،2006، ص:17.

بالإضافة إلى:

تمويل عمليات التجارة الخارجية: تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتماد المستندي أو التحويلات العادية.

تحصيل الشيكات: تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية تحويل من خلال غرفة المقاصة، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو النقصان.

تحصيل الأوراق التجارية وخصمها: الأوراق التجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة، السند الإذني، أذونات الخزانة، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائها من الاوراق التجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه، وقد يحدث أن يقع حاملوا الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.

إدارة محافظ الاستثمار: تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها وحساب عملائها، وكذلك متابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار وغيرها.

إصدار البطاقات الائتمانية: وتعتبر من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك التجارية خاصة في الدول المتقدمة، وينتج عن تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر ومنح أو الحصول على الائتمان.

القيام بعمليات التوريق: تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك ببيع الديون إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية، ويلجأ البنك إلى هذه العملية عند احتياجه إلى السيولة النقدية بغرض التوسع في نشاطه التمويلي، أو سداد بعض الالتزامات المالية.[1]

1 مسعودي سناء، مرجع سابق، ص:10.

ثالثا: خصائص البنوك التجارية

تتمثل خصائص البنوك التجارية فيما يلي:[1]

-تأتي البنوك التجارية في الدرجة الثانية من حيث التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي بعد البنك المركزي، حيث يباشر هذا الأخير رقابة من جانب واحد بما له من أدوات ووسائل وتقنيات، يهدف من خلالها إلى التحكم في نشاط البنوك بما يتوافق وطبيعة اقتصاد البلد.

-تكمن اهمية البنوك التجارية بصفتها الحجر الأساسي للنظام المصرفي في الدور الهام الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود، فهي لا تقبل ودائع الافراد فقط ولكن تقوم بخلقها أيضا.

-يمثل البنك المركزي التطبيق الصحيح والدقيق لمبدأ "وحدة البنك"، أي بنك مركزي واحد لكل دولة، فالبنوك التجارية تتعدد وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي.

-تتماثل وحدات النقد القانونية من حيث مصدرها " البنك المركزي"، وتتعدد من المصدر بالنسبة للنقود الكتابية *"اختلاف البنوك التجارية".

-البنوك التجارية هي مؤسسات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وبأقل تكلفة، وذلك من خلال تقديمها خدمات مصرفية وخلقها لنقود الودائع، وهي بذلك تؤثر في السياسة الاقتصادية للدولة.

-إن تقسيم البنوك إلى بنوك تجارية وغير تجارية لا يرجع بصفة جوهرية إلى عامل التخصص، وإنما يرجع لعوامل متصلة بالتطور الاقتصادي والبيئة الاقتصادية، والفرق بينهما يتمثل في مقدرة البنوك التجارية وحدها على خلق النقود واستخدام وسائل الدفع، وهذه الخاصية الأساسية التي تتميز بها البنوك التجارية عن غيرها من الوسطاء الماليين في سوق النقد.

المطلب الثاني: أداء البنوك التجارية

إن تقييم الأداء يكمن في جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها في البنك مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو فترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف، بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة.

1 رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2009، ص:22-24.

* النقود الكتابية: هي عبارة عن قيود دفترية في البنوك التجارية، تعطي لصاحبها الحق في السحب نقدا عند الطلب بواسطة الشيكات.

أولا: مفهوم أداء البنوك.

يعد الأداء من المصطلحات الجذابة التي تحمل بين طياتها فصل العمل الجيد عن السيئ ويتيح للمسؤولين تقييمه، وأصبح بذلك من المفاهيم الأساسية لهم في كافة المستويات الهرمية ولكافة أنواع المنشآت وفعاليتها في استغلال الموارد المتاحة لها واستخدام الموارد البشرية والمادية بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.

وفي مجال نشاط البنوك التجارية، يكون الأداء مرتبطا بمدى كفاءة هذه الأخيرة في استخدام الموارد المتاحة لديها من الناحية أولى، وفي المحافظة على التوازن المرغوب فيه بين اعتباري الربحية والسيولة من الناحية ثانية، ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف المخططة لها من ناحية ثالثة والتي يجب أن تنسق تماما مع متطلبات السياسة النقدية والائتمانية.[1]

ثانيا: العوامل المؤثرة في أداء البنوك

هناك العديد من العوامل المؤثرة في أداء البنك التجاري وبالأخص الأداء المالي، وقد يكمن البعض منها داخل المنشأة المصرفية والبعض الآخر خارجا. ومن تلك العوامل ما يدخل ضمن نطاق سيطرة الإدارة ومنها ما هو خارج نطاق تلك السيطرة. أهم هذه العوامل:[2]

1-العوامل البيئية الخارجية: وتمثل تلك المتغيرات التي تؤثر على أداء البنك وربحيته ويصعب على إدارة البنك التحكم والسيطرة عليها، وكل ما يمكن عمله هو توقع آثارها ونتائجها المستقبلية ومحاولة إعداد الخطط البديلة لمواجهتها في الظروف الفجائية وأهم هذه المتغيرات.

-القوانين والتعليمات والاجراءات التي تطبق على وحدات الجهاز المصرفي والتي ترتبط بطبيعة ودور هذا الجهاز في خطط التنمية الاقتصادية.

-الهيكل السائد لأسعار الفائدة المدينة والدائنة.

-التغير التكنولوجي المتوقع للخدمات المصرفية.

-تعريفة أسعار الخدمات المصرفية المقررة.

-السياسات المالية والاقتصادية للدولة والامكانيات المتاحة لمنح الائتمان.

1 فلاح الحسيني ومؤيد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص: 221-222.

2 نفس المرجع أعلاه، ص: 226.

-درجة المنافسة القطاعية التي سوف تعكس الاتجاهات والأسلوب المتوقع في أداء البنوك التجارية خلال المرحلة المقبلة ...الخ.

2-العوامل التنظيمية الداخلية: وهذه العوامل يمكن لإدارة البنك التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد المتوقع والتقليل من التكاليف والمصروفات. وأهم هذه العوامل:

-سلوك واتجاهات المصروفات وكذا طبيعة ونمط هيكل الموارد في البنك من ناحية تكلفة الحصول على الأموال والعائد المحقق على استخدام هذه الموارد.

-كفاءة استخدام الأموال المتاحة في أوجه الاستثمار المختلفة، ومستوى إنتاجية العمالة.

-قدرة البنك على تحقيق المستوى المطلوب من السيولة والمواءمة بين الاحتياطات المالية في الأجل القصير والمتوسط وبين التوظيف في الأصول المختلفة، ومدى كفاية العائد الناتج عن هذا التوظيف في مقابل تكلفة الودائع من ناحية وتحقيق فائض التوزيع من ناحية أخرى.

-كفاءة الإدارة في تسيير المخاطر المصرفية ومدى كفاية رأس المال لتغطية هذه المخاطر.

-قدرة البنك على تحقيق ربحية أو عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة.

المطلب الثالث: تقييم أداء البنوك

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم تقييم الأداء وأهدافه وأهميته بالنسبة للبنوك.

أولا: مفهوم تقييم الأداء

لقد اختلفت تعاريف حول تقييم الأداء بين الباحثين ومن بين تعريفها ما يلي:

لقد عرّف على أنه " التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء، واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمؤسسة بما يحقق الأهداف المرجوة منها". [1]

" إن تقييم الأداء يكون بعد انتهاء الأداء الفعلي ومعرفة النتائج المحققة فعلا ويرتكز على النتائج في نهاية الفترة وليس التشغيل اليومي وعند تقييم الأداء نحتاج إلى مقارنة الأهداف المحققة مع الأهداف المخططة سواء كانت هذه الأهداف إنتاجية أو تسويقية أو مالية تتعلق بالسيولة والربحية".[2]

1 المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص:121.
http://www.arado.org. تاريخ الاطلاع 17-03-2017 على الساعة 14:00

2 علي أحمد أبو الحسن، المحاسبة الإدارية المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص:199.

كما نظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العملية الإدارية حيث تبدأ العملية الإدارية عادة وبغض النظر عن مستوى الذي تمارس عليه أو التنظيم الاقتصادي للمجتمع بتحديد الأهداف المرجو تحقيقها نتيجة استغلال الموارد المتاحة (للموارد) للوحدة الإدارية ثم توضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى تحقيق الأهداف الموضوعة ويتم إجراء تنظيم للوحدة الإدارية ومواردها لتنفيذ الخطة الموضوعة ويصطحب تنفيذ خطة عملية الرقابة على التنفيذ بهدف تحديد انحرافات النتائج الفعلية عما حددته الخطة والأهداف من نتائج متوقعة ، وتقود عملية الرقابة على التنفيذ إلى المرحلة الأخيرة في هذا التسلسل للعملية الإدارية وهي مرحلة تقييم الأداء.[1]

مما سبق ذكره يمكن أن نستنتج أن عملية تقييم الأداء هي جزء من الرقابة، فهي تعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرا ت الكفاءة والفعالية. ومقارنتها بالمعايير المحددة سلفا في عملية التخطيط ومن ثمة إصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرار.

ثانيا: أهداف تقييم الأداء

تهدف عملية تقييم الأداء إلى تحقيق ما يلي:[2]

- ✓ تقييم مدى تحمل المسؤولين للمسؤوليات المخولة لهم.
- ✓ تشخيص المجلات التي تكون بحاجة إلى إجراءات تصحيحية والعمل على معالجتها.
- ✓ التأكد من أن المسؤولين يتحفزون نحو تحقيق الأهداف المخطط لها من قبل.
- ✓ التمكين من إجراء المقارنات بين أداء مختلف الأقسام داخل المؤسسة لتحديد المجالات التي يجب أن تجري فيها التحسينات.
- ✓ ربط الأجهزة الإدارية بمختلف مستوياتها بالوسائل التي تجعلها قادرة على قياس الأداء، وبالتالي اتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق علمية وموضوعية توفرها عملية تقييم الأداء
- ✓ إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام لتحسين مستوى أدائها.
- ✓ التحقق من أن الإنجاز الفعلي كان وفقا للأهداف والخطط الموضوعة.
- ✓ التأكد من أن الإنجاز الفعلي قد تم بكفاءة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد.

1 تميسة سهام، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels، مذكرة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر،2014/2013، ص:3–4، مذكرة غير منشورة.

2 سحر طلال إبراهيم، تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الخامس والثلاثون، 2013، ص:348.

كما تهدف عملية تقييم الأداء كذلك إلى:[1]

- ✓ عملية تقييم الأداء عملية هامة وضرورية من أجل معرفة مدى تحقيق المشروع الاقتصادي للخطط والأهداف.
- ✓ الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها.
- ✓ تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الأدائي لكل مشروع ومن ثمة الوصول إلى تقييم شامل.
- ✓ تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المعيار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة، حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات الواقعية.
- ✓ إبراز مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات المتبعة خلال السنة المالية.[2]
- ✓ كذلك إبراز مدى قدرة البنك على استيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول.[3]

ثالثا: أهمية تقييم الأداء

يمكن تلخيص اهمية تقييم الأداء في النقاط التالية:[4]

- يعتبر تقييم الأداء أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة؛
- يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنشأة؛
- يعتبر من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى الصناعة أو على المستوى الدولة؛
- اختبار مدى تحقيق المنشأة للأهداف الموضوعة باستخدام البيانات المالية والإحصائية؛
- معرفة مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات خلال السنة المالية؛

1 فؤاد مجيد كرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية، دار النشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص:32.

2 عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999، ص:312.

3 نفس المرجع أعلاه، ص:312.

4 تميسة سهام، مرجع سابق، ص:5.

المبحث الثاني: الرقابة المصرفية

تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات التي تنطوي على مخاطر، وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغيير طبيعتها، فالمخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستقرار البنك حيث أضيفت إليها مخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة والمخاطر الاستراتيجية وغيرها مما دعا إلى إعادة تقييم البنوك للمخاطر التي قد تواجهها وكيفية إدارتها مما يدعو إلى ضرورة تبني النظم الفعالة لإدارة المخاطر المصرفية خاصة في ضوء اتجاه العديد من البنوك نحو التعامل في المستحدثات المصرفية ذات المخاطر المرتفعة.

كما تتولى السلطات النقدية الممثلة في البنوك المركزية القيام بمهام الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي بهدف حماية جمهور المتعاملين من المودعين والمقترضين، والمساهمين وتوجيه السياسة النقدية والائتمانية وحماية الاقتصاد الوطني من خلال استقرار الجهاز المصرفي والتزام مؤسساته بالأنظمة والتعليمات الصادرة في هذا الشأن.

ويمارس البنك المركزي هذه الرقابة من خلال أجهزته الفنية المتخصصة وبأدواته ووسائله المختلفة، ويستند في ذلك إلى الأحكام التي يخولها له قانون إنشائه وقانون المصارف وأية قوانين أخرى تصدر في هذا الخصوص، بالإضافة إلى الأنظمة والقرارات والتعليمات التي تصدر في هذا الشأن.

ومن خلال ذلك تم تقسيم المبحث إلى:

المطلب الأول: ماهية الرقابة المصرفية

المطلب الثاني: لجنة بازل للرقابة المصرفية

المطلب الثالث: القواعد الاحترازية

المطلب الأول: ماهية الرقابة المصرفية.

برز اهتمام البنوك المركزية بموضوع الرقابة على المصارف بعد أن تعرض الجهاز المصرفي للبلدان إلى تحديات واسعة وشاملة منذ عام 1901 مرورا بالكساد العظيم عام 1929 وأزمة جنوب شرق أسيا وأخيرا الأزمة المالية أو أزمة الرهن العقاري أو ما تسمى Crunch Credit عام 2008 وأدت إلى انهيار أسواق المال في معظم البلدان ، لذلك أصبح من الضروري أن تقوم السلطات النقدية لهذه البلدان بتطوير الرقابة المصرفية لغرض السيطرة ومراقبة المخاطر المتنوعة والإبلاغ عنها لغرض الحد منها، فقد قامت البنوك المركزية ومن خلال الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية بالتحقق من مدى التزام المصارف بالضوابط الرقابية

وسلامة نظامها المحاسبي ورقابتها الداخلية، وكذلك لمعرفة التغيرات الحاصلة في المراكز المالية للمصارف للكشف المبكر عن أي تدهور يحصل للمصارف .

وتنبع أهمية رقابة البنوك من طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع باعتباره الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، ولارتباطه الوثيق مع بقية الأنشطة الاقتصادية وإسهامه في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي.

ويتم ذلك من خلال إعداد القوائم المالية والالتزام بالمبادئ المحاسبية والقوانين التشريعية المعمول بها، واستخلاص المؤشرات الرئيسية للحكم على مدى سلامة الوضع المالي للبنوك بإظهار مؤشرات السيولة والربحية والمخاطر والقدرة على تسديد الالتزامات، وتقديم معلومات موثوقة للمستثمرين والمدخرين.

أولا: مفهوم الرقابة المصرفية وأهميتها

1-مفهوم الرقابة المصرفية:

الحديث عن الرقابة المصرفية يلزمنا التوقف أولا عند مفهوم الرقابة بشكل عام حيث يوجد اتفاق عام على تعريف الرقابة وهو تعريف "فايول" على أنها «تتمثل في التحقق مما إذا كان كلّ شيء يحدث وفقا للخطة المستخدمة وللتعليمات الصادرة وللمبادئ التي تم إعدادها، ومن أهدافها توضيح نقاط الضعف والأخطاء بغرض منع تكرارها»[1]. وعليه فعملية الرقابة تسمح للإدارة بالقيام بالتصحيحات الضرورية في حالة الابتعاد عما هو وارد في الخطط والقرارات.

إذن تعتمد الرقابة على أربعة عناصر هي:[2]

- ✓ أن الرقابة تحدد المعايير كالأهداف والخطط والسياسات التي تستخدم كمرشد للأداء.
- ✓ الرقابة تقيس النشاط الجاري (الأداء) كميا كلما أمكن ذلك.
- ✓ أن الرقابة تقيّم المدخلات والأداء الجاري حسب الأهداف والخطط والسياسات كمعايير.
- ✓ أن الرقابة تتخذ الإجراءات التصحيحية في شكل قرارات تصحيحية فورية.

أما الرقابة المصرفية تعرف على أنها " مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والبنوك بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية توصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق

1 محمد سويلم، إدارة البنوك والبورصات المالية، دار الهاني للنشر، الإسكندرية، 1999، ص:238-239.

2 نفس المرجع أعلاه، ص:239-240.

المودعين والمستثمرين وبالتالي على قدرة الدولة والثقة بأدائها، يتولى الرقابة بصورة أساسية البنك المركزي بأساليب مختلفة، ويمكن أن تكون الرقابة من داخل البنك بشكل يهدف إلى تحقيق الغاية المنشودة".[1]

حيث تعتمد فعالية الرقابة المصرفية على مدى كيفية تطبيق النظام عمليا، وهذا بدوره يعتمد إلى حد كبير على نوعية الرقابة والإشراف. ولا شك أن ذلك يتطلب بناء قدرات ومهارات إشرافية كفؤة. وفي هذا الإطار، تحرص البنوك المركزية عامة على تهيئة المناخ المناسب للنشاط المصرفي وتعزيز الإطار الرقابي وتدعيم إمكانياته، من خلال:[2]

- ✓ تطوير قواعد الرقابة بما يسمح بتقوية الوحدات المصرفية فيها بإصدار اللوائح والتوجيهات المصرفية بما يتفق مع المعايير والممارسات الدولية.
- ✓ مراجعة السياسات الائتمانية داخل كل بنك بهدف علاج القصور فيها وكذا التأكد من تطبيق ضوابطها بالنظر إلى مدى مساهمتها في تدعيم الرقابة.
- ✓ التدقيق في اختيار مراقبي الحسابات المكلفين بمراجعة ميزانيات البنوك، ووضع برامج فعلية للتفتيش والرقابة على أعمال البنوك التجارية تتضمن مراجعة الحسابات والقرارات والمعاملات وإعداد تقارير عن وحدات الجهاز المصرفي لتحديد مدى كفاية المخصصات ونظم الرقابة الداخلية، مما يساعد في تحديد أخطاء البنوك.
- ✓ العمل على زيادة قدرة فاعلية جهاز الرقابة كمّا وكيفا مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تناسب عدد العاملين بجهاز الرقابة وخبرتهم مع حجم العمل وحجم الجهاز المصرفي.
- ✓ تقوية الدور الرقابي لمجالس إدارات البنوك من خلال مناقشة تقارير جهاز الرقابة بالبنك المركزي مع مجالس الإدارة وتفعيل دور أعضاء هذه المجالس غير التنفيذيين في المراجعة والتفتيش على وحدات البنك التجاري.

2-أهمية الرقابة المصرفية:

- يمكن للرقابة من التأكد من توازن جانبي الأصول والخصوم، ومتابعة تنفيذ الأنشطة المصرفية للفروع المختلفة، وذلك وفقا للخطة الموضوعة، وهذا ما يؤدي إلى تحسين نوعية وحجم الخدمات المؤداة.
- يمكن توجيه الأداء المصرفي نحو الأهداف المخططة عن طريق الرقابة.

1 أنطوان الناشف وخليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، مؤسسة حديثة للكتاب، الجزء الأول، لبنان، 1998، ص:121.

2 موسى مبارك أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005، ص: 18-19، مذكرة غير منشورة.

- يمكن عن طريق الرقابة الكشف عن الانحرافات والأخطاء ومعرفة المسؤولين عنها، وبالتالي منع حصولها في المستقبل.
- توفير الحماية والضمان والأمان لأموال المودعين لدى البنك.
- تقتضي أعمال البنوك الدقة والأمان والسرعة مما يستلزم وجود نظم للرقابة.

ثانيا: أنواع الرقابة المصرفية

الرقابة المصرفية تنقسم إلى ثلاث أنواع وهي:[1]

1-الرقـابة الكميـــة: هي الرقابة الخاصة بكمية الائتمان وسعره، وتتضمن الحدود التي تلتزم بها البنوك التجارية بالنسبة لحجم القروض التي تمنحها وسعر الفائدة التي تقرض به ...الخ، اعتمادا على استخدام السوق للتعديل النقدي. ويقوم البنك المركزي بتوجيه هذه السياسة عن طريق تحديد نسبة احتياطات البنوك لديه، وكذا فرض النسبة للأصول النقدية إلى الودائع واستخدام سياسة السوق المفتوحة وسياسة سعر الخصم وإعادة الخصم لتحديد حجم الائتمان.

2-الرقـابة النوعيـــة: تتضمن وضع حدود للأنواع المختلفة من القروض قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو قطاعات ما، وكذلك تعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كمّا ونوعا ووضع قيود على استثمارات المصارف التجارية وقصرها على الاستثمارات التي يتوافر فيها عنصري الضمان والسيولة.

3-الرقـابة القانونية والإدارية: يقصد بها الرقابة التي تتم عن طريق الأحكام التي تلزم البنوك بنشر قوائمها المالية في فترات دورية منتظمة حتى يقف البنك المركزي وأصحاب الودائع والمساهمين على حقيقة المركز المالي لهذه البنوك في فترات متقاربة ومنتظمة.

1 صلاح الدين السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص:218.

ثالثا: الأهداف الجوهرية للرقابة المصرفية

تتمثل أهداف الرقابة المصرفية فيما يلي:[1]

1-الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي: أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقد الماضي هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية، والمغزى من الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات، فالنظام المالي يكون مستقرا إذا تميز بالإمكانيات التالية:[2]

-كفاءة توزيع الموارد حسب المناطق الجغرافية.

-تقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدها وإدارتها.

-استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية.

2-دعم البنوك ومساعدتها والتنسيق فيما بينها: إن إطلاع البنك المركزي على أوضاع البنوك بالتفاصيل التي تتيحها له القوانين والتشريعات المصرفية، تجعله يمتلك قاعدة معلومات مصرفية عن كافة البنوك العاملة في الجهاز المصرفي.

3-ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي: ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عمليات البنوك مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة.

4-بيئة الرقابة المصرفية الفعالة: إن ممارسة رقابة فعالة على البنوك هو عنصر أساسي من عناصر البيئة الاقتصادية السليمة ومهمة الرقابة هي التأكد من أن البنوك تعمل بشكل صحيح وسليم وأن لديها ما يكفي من رأس المال والاحتياطي لتحمل المخاطر التي تنشأ عن عملياتها المصرفية والواقع أن الرقابة المصرفية الفعالة هي بمثابة سلعة عامة من منطلق أن الاستقرار المالي هو أيضا بمثابة سلعة عامة لا يمكن الاستغناء عنها.

وأن على الرقابة المصرفية أن تشجع وجود جهاز مصرفي فعال وقادر على المنافسة والاستجابة لحاجيات الجمهور من الخدمات المالية حيث تكون ذات جودة عالية وتكلفة معقولة، ومن بين الشروط التي يجب توفرها لنجاح عملية الرقابة المصرفية ما يلي:

- ✓ ضرورة توافر بيئة اقتصادية سليمة؛
- ✓ ضرورة وجود بنية أساسية متطورة؛

1 محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، زمزم، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2010، ص:52.

2 غازي شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 36، سبتمبر 2005، ص:06.

https://www.imf.org. تاريخ الإطلاع، 17.03.2017 على الساعة 14:00

- ✓ وجود ضوابط فعالة ومتطورة للرقابة المصرفية تتوافق مع التوسع في الخدمات المصرفية الحديثة؛
- ✓ نظام آمن وفعال للمدفوعات والمقاصة؛
- ✓ لابد من وجود اجراءات فعالة لحل المشاكل التي تواجهها البنوك.

ضرورة وجود شبكة أمان عامة تعمل على تدعيم الثقة في النظام المصرفي وتمنع انتقال العدوى من البنوك الفاشلة إلى البنوك التي تتمتع بالسلامة المالية ويمكن في هذا الصدد الاعتماد على نظام التأمين على الودائع.

المطلب الثاني: لجنة بازل للرقابة المصرفية

إن تطور النظام المصرفي في العالم واشتداد المنافسة بين البنوك سواء محليا أو عالميا أدى إلى تزايد درجة المخاطر التي تهدد سلامة هذه البنوك، الأمر الذي تولد عنه تشكيل لجنة للرقابة المصرفية سميت بلجنة بازل، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف لجنة بازل وأهدافها الرئيسية؛ وكذلك إلى أهم مقرراتها.

أولا: تعريف لجنة بازل وأهدافها الرئيسية.

1-تعريف لجنة بازل:

- هي لجنة للرقابة المصرفية تتكون من مجموعة الدول الصناعية العشرة* تهدف إلى وضع معيار موحد لرأس المال بين كافة البنوك.[1]
- تعتبر هذه اللجنة لجنة استشارية فنية أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، ولا تعود لأي اتفاقية دولية فقراراتها ليست إلزامية ولا قانونية وهي متعلقة بوضع مبادئ للرقابة على البنوك، وهذه القرارات تتخذ بمساعدة بعض الخبراء البنكيين إلى أنها أصبحت ذات قيمة حقيقية وهي تستخدم في أغلب دول العالم، كما أن عدم استخدامها ينتج عنه تكلفة اقتصادية.[2]

*مجموعة الدول الصناعية العشرة هي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

1 عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر ،2000، ص:80.

2 لعراف فايزة، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2010، ص:45-46، مذكرة غير منشورة.

2-الأهداف الرئيسية للجنة بازل:

أسست لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل الوصول إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:[1]

- دعم وتعزيز استقرار النظام المصرفي العالمي؛
- توحيد المتطلبات الرقابية فيما يخص كفاية رأس المال البنكي بهدف توفير فرص منافسة عادلة ومتكافئة للبنوك الدولية؛
- البحث عن طرق تساعد على التأقلم مع التطورات التكنولوجية التي شهدها القطاع البنكي في العالم؛
- تطوير وترقية نظم وأساليب الرقابة في البنوك لضمان اتساع واستقرار النشاط البنكي في جميع أنحاء العالم والعمل على ضمان تداول كل المعلومات اللازمة عن تلك النظم والأساليب بين مختلف السلطات النقدية؛

ثانيا: مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

إن لجنة بازل للرقابة المصرفية قامت بإصدار ثلاث مقررات الأولى سنة 1988م تم إدخال تعديلات عليه سنة1999م والثانية كانت سنة 2006م، أما آخر ما أصدرته كان سنة 2010م.

1. اتفاقية بازل I:

تعتبر اتفاقية بازل التي صدرت في جويلية 1988م أولى التوصيات التي جاءت بها لجنة بازل والتي كانت تدور حول كفاية رأس المال، كما يطلق عليها أيضا نسبة كوك "Ratio de Cooke" نسبة إلى مقترحها السيد بيتر كوك وتقيس هذه النسبة الملاءة المالية للبنك إذ تحسب بقسمة رأس المال البنك على حجم الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطرة بشرط ألا تقل هذه النسبة عن 8 %. كان اهتمام هذه الاتفاقية منصبا على المخاطر الائتمانية وأهملت باقي المخاطر (كسعر الصرف وسعر الفائدة ...).

وقامت هذه الاتفاقية بتقسيم الدول العالم إلى مجموعتين على أساس درجة المخاطر الائتمانية:

- **المجموعة الأولى:** تضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إضافة إلى سويسرا والمملكة العربية السعودية، وهي المجموعة التي تتميز بدرجة مخاطرة أقل؛

1 عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر،2003/2002، ص:82-83.

- **المجموعة الثانية:** تضم باقي دول العالم، وهي ذات مخاطر أعلى.[1]

حسب هذه الاتفاقية فإن رأس المال يتكون أساسا من قسمين:

- رأسمال أساسي: يحسب بالمجموع التالي (حقوق المساهمين + احتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية +الأرباح المحتجزة) – (القيم المعنوية + الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية التابعة أو المتبادلة معها)؛

- رأسمال تكميلي: يتشكل من الاحتياطات غير المعلنة +احتياطات إعادة تقييم الأصول+ المخصصات المكونة لمواجهة مخاطر عامة + القروض المساندة *+أدوات رأسمالية أخرى**.

ومن الجوانب الأساسية كذلك لاتفاقية بازلI أنها قامت بوضع أوزان ترجيحية للمخاطر المرتبطة بالأصول بهدف التمييز بينها حسب درجة مخاطرها، وهذه الأوزان تختلف حسب نوعية الأصل وكذلك حسب الجهة الملتزمة بالأصل وقد قسمت إلى فئات تتراوح أوزانها الترجيحية بين 0% و100%.

من كل ما سبق يمكن إعادة صياغة معدل كفاية رأس المال كالآتي:[2]

$$\frac{\text{رأس المال (رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي)}}{\sum \text{التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر}} \geq 8\%$$

❖ **التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل I:**

قامت لجنة بازل بإدخال بعض التعديلات على اتفاقية بازل I سنة 1996م وأصبحت جاهزة للتطبيق سنة1998، حيث هذه التعديلات أعطت للبنوك فرصة للاختيار بين الصيغة التنظيمية التي وصفتها لجنة بازل والنماذج الداخلية الخاصة بكل بنك، وقد حافظت هذه التعديلات على معدل الملاءة الإجمالي عند 8% كما في الاتفاقية الأولى إلا أن التعديل الأساسي كان في مكونات النسبة حيث تم إضافة شريحة ثالثة لرأس المال لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية، وهي تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين.

---

1 ناصر سليمان، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة (مع دراسة تطبيقية حول علاقة البنك البركة الجزائري ببنك الجزائر)، مكتبة الريام، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006، ص:63.

* يقصد بها الإقراض متوسط وطويل الاجل من المساهمين أو من غيرهم.

** تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من هؤلاء المساهمين.

2 ناصر سليمان، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة (مع دراسة تطبيقية حول علاقة البنك البركة الجزائري ببنك الجزائر)، مرجع سابق، ص:66.

وعندما يقوم البنك باحتساب رأس المال الإجمالي له يجد صلة رقمية بين المخاطر السوقية ومخاطر الائتمان وذلك عند ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5 وهي القيمة التي نتحصل عليها من قسمة 100 على 8 (الحد الأدنى لرأس المال)، والنتيجة المتحصل عليها تضاف إلى الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة.[1]

من كل ما سبق نجد أن الصيغة المعدلة لحساب كفاية رأس المال أصبحت كالآتي:

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة+ مقياس المخاطرة السوقية} \times 12.5} \geq 8\%$$

حيث أن إجمالي رأس المال = رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي + القروض المساندة لأجل سنتين.

2. اتفاقية بازلII:

اقترحت لجنة بازل سنة 1999 م إطارا جديدا لحساب معدل كفاية رأس المال بدل النسبة التي جاءت في الاتفاقية الأولى بحيث يأخذ بعين الاعتبار معامل المخاطرة في ميزانيات البنوك، وفصلت أكثر في الإطار بتاريخ 16 جانفي 2001 مع انتظار آراء وتعليقات وملاحظات الهيئات المعنية والمختصة (كصندوق النقد الدولي FMI) إلى غاية نهاية شهر ماي 2001م كحد أقصى حتى تصدر النسخة النهائية لها قبل نهاية عام2001م، إلا أنها تأخرت بسبب كثرة الملاحظات عليها حتى جوان 2004م وأصبحت جاهزة وقابلة للتنفيذ بدءا من هذا التاريخ إلى غاية نهاية 2006 أو بداية العام 2007 كحد أقصى.[2]

هذه الاتفاقية تقوم أساسا على ثلاثة ركائز أساسية هي كالآتي:

-**المتطلبات الدنيا لرأس المال:** تم تحسين طرق قياس المخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان إلا أن مخاطر السوق لم يرد ذكرها، كما تمت إضافة مخاطر جديدة كانت مهملة في الاتفاقية الأولى وهي مخاطر التشغيل؛

-**المتابعة من قبل السلطة الرقابية:** على السلطات الرقابية والمتمثلة في البنوك المركزية أن تتأكد من أن يكون للبنك إجراءات داخلية لتقييم رأس المال ويعمل على تحديد مستويات محددة له تتناسب

1 ناصر سليمان، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، ملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات، الشلف، الجزائر، يومي15/14 ديسمبر 2004، ص:5-6.

2 ناصر سليمان، اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول" أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، يومي06/05 ماي 2009، ص:7.

مع المخاطر التي يتعرض لها البنك، وذلك حتى تتمكن هذه السلطات الرقابية من القيام بعملية المراجعة الرقابية والإشرافية؛

-**الإفصاح عن المعلومات للمشاركين في السوق:** دعت الاتفاقية الجديدة إلى زيادة درجة الإفصاح والشفافية في البنوك خاصة فيما يتعلق برأس المال والمخاطر التي تتعرض لها والتي تهدد سلامتها؛[1]

حافظت هذه الاتفاقية على الحد الأدنى لكفاية رأس المال عند 8% وكذلك بالنسبة لتعريف رأس المال، إلا أنها ألغت التفريق بين المقترضين الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وغير الأعضاء فيها.

ويحسب معدل كفاية رأس المال الإجمالي كما يلي:[2]

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \geq 8\%$$

3. اتفاقية بازل III:

اتفاقية بازل الجديدة (بازل **III**) جاءت نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العلمية على القطاع البنكي وإفلاس عدد كبير من البنوك إضافة إلى فشل معايير اتفاقية بازل**II** في معالجة هذه الأزمة وعجزها عن توفير الحماية اللازمة للبنوك، وهذه الاتفاقية الجديدة لاقت اهتماما أكثر لدى البنوك التقليدية كون أن الأزمة لم تؤثر على البنوك الإسلامية إلا أن هذه الأخيرة ملزمة بالتقيد بها حتى تتمتع بمصداقية عالمية، كما أنها تساعدها على تعزيز قوتها المالية وإدارة بعض الجوانب المهمة في العمل المصرفي مثل إدارة السيولة والحوكمة الرشيدة.

أصدرت هذه الاتفاقية بتاريخ 12 سبتمبر 2010م بعد اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بازل في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وقد رفعت مستوى الحد الأدنى لرأس المال الاحتياطي (الأولي) من 2% إلى4.5% أضيفت له هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5% من الأصول والتعهدات المصرفية والهدف

1 أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية (مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها)، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث، الأردن،2008، ص:125.

2 ناصر سليمان، اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص:9.

منه مواجهة الأزمات فيصبح المجموع 7% ، وقد حافظت على الحد الأدنى الإجمالي لرأس المال في نفس النسبة (8%) يضاف لها الاحتياطي المخصص للأزمات (2.5%) فيصبح المجموع 10.5% أي أنه على البنوك توفير رؤوس أموال إضافية حتى تحقق هذه النسبة الجديدة، ونشير إلى أن هذه النسبة طبقت في العديد من الدول العربية منذ سنوات سابقة فهناك دول فرضت عليها بنوكها المركزية أن تكون نسبة كفاية رأس المال لا تقل عن 12%.

امتد أجل تطبيق هذه الاتفاقية إلى غاية 2019م تمر من خلال هذه الفترة بمرحلتين للمراجعة سنة2013م وسنة 2015م وطول هذا الأجل يساعد البنوك على إجراء التعديلات الهيكلية المناسبة والتي تتلاءم مع مبادئ اتفاقية بازل الجديدة.

وهي أيضا تشتمل على 5 محاور رئيسية هي كالآتي:

- **المحور الأول:** ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رؤوس أموال البنوك حيث قامت بتضييق مفهوم رأس المال إذ أن رأس المال الأساسي أصبح يقتصر على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة يضاف إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد، غير متراكمة العوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. بينما رأس المال التكميلي فهو يقتصر على الأدوات لمدة لا تقل عن 5 سنوات والتي يمكنها تحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوب للغير على المصرف وألغت هذه الاتفاقية كل ماعدا ذلك من مكونات رأس المال التي تم العمل بها في الاتفاقيتين السابقتين؛
- **المحور الثاني:** تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة التي تنشأ عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات رسملة إضافية للمخاطر التي تم ذكرها وأيضا لتغطية الخسائر التي تنتج عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق؛
- **المحور الثالث:** أدخلت نسبة جديدة تقيس مضاعف الرساميل (Leverage Ratio) والتي تحسب بقسمة إجمالي المخاطر داخل وخارج الميزانية على رأس المال بالمفهوم الضيق الذي ورد في المحور الأول؛
- **المحور الرابع:** يتكلم أساسا عن نظام يهدف إلى حث البنوك على ألا تربط عمليات الإقراض التي تقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية لأن ذلك يربط نشاطها بها ففي حالة النمو والازدهار تنشط البنوك بشكل كبير فيما يخص تمويل الأنشطة الاقتصادية، أما في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الإقراض فيتسبب في إطالة فترة هذا الركود؛

- **المحور الخامس:** تناول مسألة السيولة نظرا لتزايد أهميتها لعمل النظام المالي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، حيث أن لجنة بازل تريد وضع معيار عالمي لها فتقترح نسبتين: الأولى خاصة بالمدى القصير وتطلق عليها تسمية "نسبة تغطية السيولة" وتحسب كالآتي:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك}}{\text{حجم 30 يوم من التدفقات النقدية لدى البنك}}$$

النسبة الثانية تستعمل لقياس السيولة البنيوية في الأجل المتوسط والطويل وهدفها الرئيسي أن يمتلك البنك مصادر تمويل مستقرة لتمويل مختلف أنشطته.

المطلب الثالث: القواعد الاحترازية

حيث من خلا هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف القواعد الاحترازية وكذا اهدافها.

أولا: تعريف القواعد الاحترازية.

يمكن تعريف القواعد الاحترازية على أنها جملة من التدابير التي تسمح بالتخفيض من أو التحكم في المخاطر الناجمة عن المكونات المختلفة للنظام المالي، ويجب أن توضع هذه القواعد بغرض تحقيق هدفين أساسيين وهما استقرار النظام المالي وحماية حقوق الدائنين.

ثانيا: أهداف القواعد الاحترازية.

تهدف هذه القواعد الاحترازية إلى تحقيق التنسيق بين شروط المنافسة البنكية؛ تقوية السلامة البنكية وتطوير نشاط البنوك:

1. تحقيق التنسيق بين شروط المنافسة: إن الهدف الرئيسي لهذه القواعد هو إنشاء وتعزيز المنافسة البنكية؛ لأن البيئة التنافسية تسمح للنظام البنكي بالتطور والمحافظة على استقراره وقوته؛

2. تقوية السلامة البنكية: تعتبر النظم الاحترازية هدف بالغ الأهمية للوقاية من أي أزمة قد تسبب ضعفا للنظام البنكي؛ لهذا السبب قام المنظمون بإنشاء معايير للرقابة بشكل دائم والمحافظة على استقرار النظام البنكي للحفاظ على الثقة في هذا النظام وتجنب الأزمات التي تنتج عن العمليات البنكية؛

3. تطوير نشاط البنوك: لقد أثرت موجة الابتكارات والتطورات المالية التي حدثت في هذه السنوات الأخيرة على وظائف البنوك: ظهور أسواق جديدة؛ عمليات جديدة؛ ممارسات بنكية جديدة...الخ، لذا يجب أن تتماشى القواعد الاحترازية مع هذه التغيرات خاصة فيما يتعلق بتطور محاسبة العمليات.

ولمواجهة ارتفاع المخاطر البنكية قامت السلطات الدولية مثل لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية بوضع معايير للرقابة المصرفية والتي يجب على البنوك احترامها والعمل بها من أجل ضمان السيولة والملاءة المالية تجاه عملائها، ومن هذه المعايير نسبة"Cooke"(اتفاقية بازلI) التي تم استبدالها بنسبة"McDonough" (اتفاقية بازل**II**).[1]

1 مرابط هيبة، أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفقا لمبادئ لجنة بازل، مذكرة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر، 2011/2010، ص:38–40، مذكرة غير منشورة.

خلاصة الفصل

إن أهم المبررات التي يمكن الاستناد اليها في دعم أهمية وجود نظم رقابة أداء كفوءة للمصارف تستند إلى معايير مهنية هي خصوصية الهيكل المالي وخصوصية العمل المصرفي الذي يتميز بصفات مهمة تجعل من وظيفة الرقابة وظيفة جوهرية لحماية المصارف وحماية مقدمي الأموال والمودعين.

ومما زاد من أهمية وظيفة الرقابة المصرفية التي يمارسها البنك المركزي على المصارف وجعلها من الوظائف الجوهرية له هو تنامي وتغير وتشابك وتعدد القوى والاتجاهات التي أعادت تجسيد الصناعة المصرفية وتغير طبيعة الأدوار والوظائف والخدمات التي تقدمها المصارف والتي أبرزت الحاجة الملحة لوجود نظم لرقابة أداء المصارف تقيم كفاءة أداء المصارف في تلك البيئة المعقدة والخطرة وتستوجب المحافظة عليها في تلك البيئة ، ومن هذه سلامة قطاعاتها المصرفية من تنامي درجة المخاطرة الكبيرة وتنوعِ هذه المخاطر

كما تعد الشفافية المهمة الأساسية للمصرف وهي تعتبر المسؤولية الأساسية في جزء من إدارته مثالا يقتدى به، كما يجب أن تحدد مسؤولية المصرف بالمعلومات الكافية والشفافية مع ضمان إتاحة هذه المعلومات في الوقت الملائم للمساهمين، أي أن تكون هناك شفافية أكبر من خلال البيانات والمعلومات المقدمة والمعدة وان تكون طبقا للمعايير الدولية كما أن التقارير السنوية ينبغي أن تتضمن معلومات تتماشى مع القوانين المحكمة تكون لنشاط المصرف أو المؤسسة المالية.

تمهيد

رغم أن الجانب النظري من البحث تضمن تحليلا ومعالجة معمقة لمختلف المفاهيم، إلا انه يبقى التأكد من واقعية النتائج والاستنتاجات يتطلب دراسة ميدانية من أجل إسقاط الدراسة على أرض الواقع.

حيث سيتم من خلال هذا الفصل عرض وتقديم البنوك محل الدراسة المتمثلة في بنكي BADR، BEA إذ يتم التطرق فيه إلى عرض عام للبنوك الأم، ثم تقديم الوكالات المتواجدة بولاية المسيلة بالإضافة إلى مصالحها وأنشطتها على الترتيب.

أما المبحث الثاني سوف يتم التطرق فيه إلى أسلوب إجراء الدراسة الميدانية، الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وكذا أساليب تحليلها وتحديد مجتمع وعينة الدراسة كمطالب على الترتيب، ونعرج بعدها لتحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة واستجابة مفرداتها نحو المتغيرات التابعة والمستقلة، وفي الأخير سيتم اختبار صحة فرضيات الدراسة، وعليه يحتوي هذا الفصل على المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم عام للبنوك محل الدراسة.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

المبحث الثالث: التحليل العام للنتائج واختبار صحة الفرضيات.

المبحث الأول: عرض البنوك محل الدراسة.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا: لمحة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف.

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دينار جزائري للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري موزع على 3300 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000000 دينار جزائري لكل سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة .

وحتى يتسنى لهذا المصرف القيام بمهامه على أحسن وجه، لقد ورث من البنك الوطني الجزائري 18 مديرية جهوية و140 وكالة، وفي يناير من سنة 1985 كان له 29 مديرية جهوية و173 وكالة، وفي سوق يتميز بالمنافسة القوية أصبح يشق طريقه بحوالي 300 وكالة مؤطرة بحوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف، وبهدف اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية قام بتنويع منتجاته وخدماته المتضمنة أبعاد الجودة الشاملة.

ثانيا: تقديم وكالة المسيلة -904-

1-تعريف الوكالة:

تم إنشاء الوكالة بالمسيلة- 904 - في فيفري 1989 بالإضافة إلى وكالة بوسعادة وسيدي عيسى وعين الملح سنة 1984 وحمام الضلعة سنة 1985 .

وبالنسبة لجانب التكوين وتحقيق الأهداف التي سطرتها الإدارة المركزية والتي ترمي إلى رفع المستوى المهني لمجموع العمال تمت مشاركة عدد كبير من الأعوان في مختلف الملتقيات التي نظمها CRF المركز الجهوي للتكوين.

2-الهيكل التنظيمي للوكالة:

أ-المديرية: تسير من طرف مدير يختار نظرا لكفاءته وخبرته في الميدان وهو الذي يتولى تسيير عمل البنك وتنفيذ القرارات وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.

ب-نيابة المديرية: نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام بنسبة تغيره أو حصول مانع له، على دراسة التدابير العمليات اللازمة لتسيير هياكل BADR وسائله وأعماله عاديا.

ج-الأمانة: مسيرة من طرف متخصص في الأمانة، تسجل البريد الوارد والصادر وتسجيل الملاحظات عن البريد وتحويلها لدى المديرية مع إشهار بالاستلام حيث أن المدير العام يكون على علم بكل بريد صادر أو وارد في البنك.

د-مصلحة المعاملات الخارجية: أي عملية تجارية خارجية للتمويل على مستوى الوكالة تكون دراستها من طرف الوكالة المركزية فهذه المصلحة متخصصة بمعاملات البنك على المستوى الخارجي.

هـ-مصلحة الصندوق:

- **فرع الشيك:** تسييرها الشاكي الذي يقوم بعمليات الشيك حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الأخير أو الطرف الأخر وهذا طبقا مع اقتراض وجود رصيد موجب للسياحة.

- **فرع التمويل:** يتم بنقل مبلغ من حساب لأخر هو تمويل مباشر.

- **غرفة المقاصة:** في حالة التمويل غير المباشر يتم عن طريق البنك المركزي في حين ان الزبون يقضي خدمته، وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدد من الغرف المماثلة في اقليم معين.

و-مصلحة الحسابات: تتكفل هذه المصلحة بالشؤون المحاسبية أي النظام الاداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية، الشؤون المحاسبية أي متابعة حسابات البنك الداخلية من ميزانية التسيير والتجهيز.

ز – **مصلحة القروض:** مسيرة من طرف مهندس، تتكفل باستعمال الزبائن لطلب قرض فلاحي أو تجاري والموافقة طبعا تتم بعد اتخاذ إجراءات بنكية.

ح–**مصلحة الاستشارة القانونية والمنازعات القضائية أو الخارجية:** ومن أهم وظائفها:

- تمثيل البنك أمام الجهات القضائية والادارية والأمنية.
- تقديم التوجيهات والاستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب والإشراف على فتح الحسابات.
- دراسة الملفات القانونية للأشخاص المعنوية والطبيعية وتسيير حساباتهم.
- متابعة القروض المصدرة وإيجاد الحلول الممكنة لاسترجاعها بالطرق الودية أو القضائية.
- تصفية الشركات وتوقيع ومتابعة حجوزات ما للدين لدى الغير أمام الجهات المختصة.

ط–مصلحة الاستغلال: تسمى أيضا مصلحة التنفيذ وتقوم بتمويل النشاطات الفلاحية، أي التجارية (فتح المساحات واكتتاب السنوات، ايداع المبالغ المالية).

ي–مصلحة المراقبة والميزانية: هذه المصلحة يسيرها مختصون والمراقبة تكمن في البنك، وهي مسيرة من طرف المديرية العامة، وهي غير مقيدة بوقت لمراقبة الوكالة في القروض والأجور والاعتمادات والعمال وتقديم الميزانيات النهائية للوكالة المركزية والوكالات الفرعية.

والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي للوكالة–وكالة BADR–904–

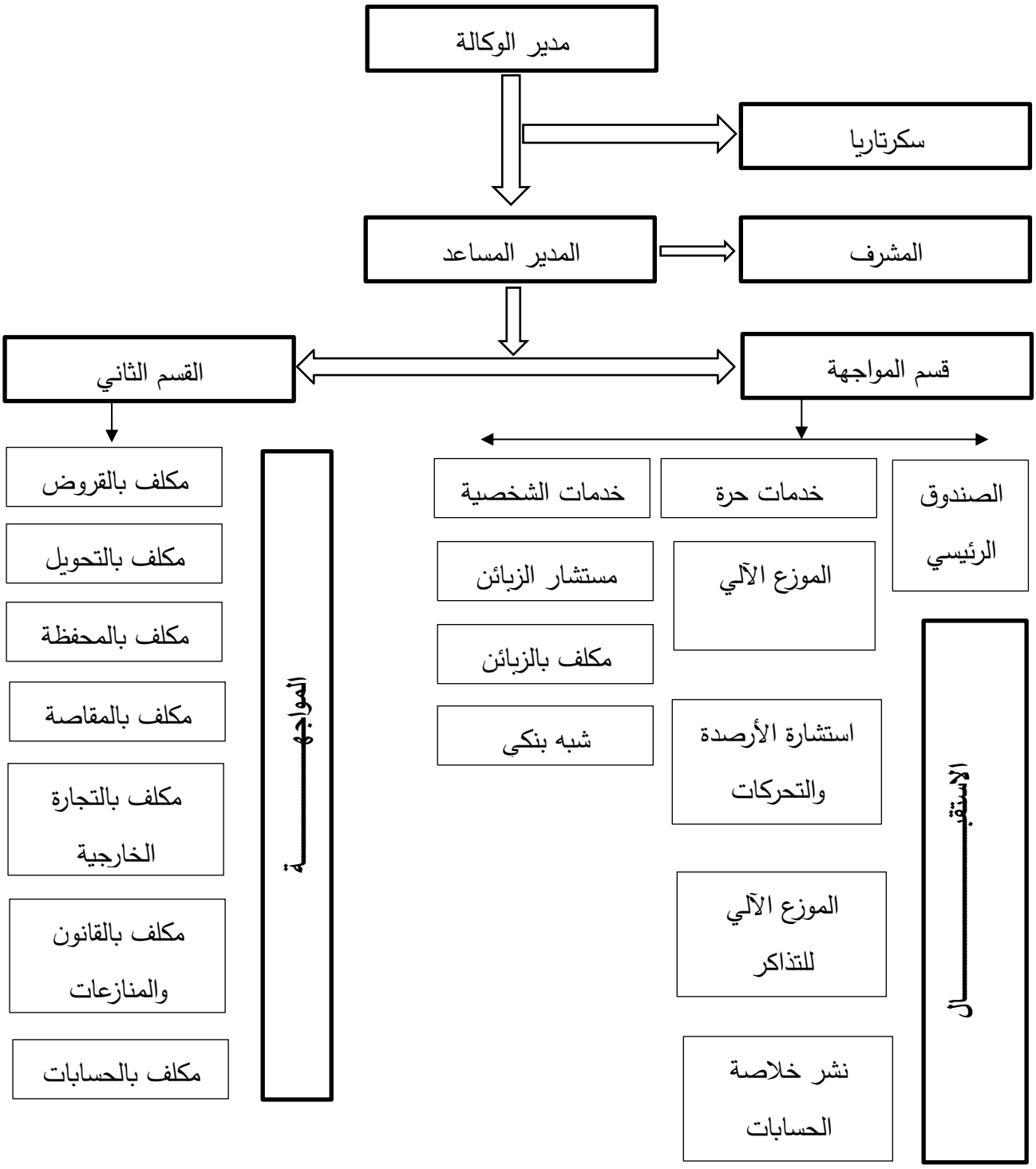

المصدر: المديرية العامة لوكالة البنك BADR.

ثالثا: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ومن أجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حاليا بالتغيرات الجذرية، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة تحضى باحترام وثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد العملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

1-أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين العلاقات مع العملاء.
- تحسين نوعية الخدمات.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر.

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، كما سعى البنك الى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب:

- رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.
- التسيير الصارم لخزينة البنك سواءا بالدينار أو العملة الصعبة.

2-مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالمهام التالية:

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.

- إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض.
- تنمية موارده واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

ومن أجل إعطاء منتجات وخدمات مصرفية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات المردودية قام البنك بتطوير قدرات تحليل المخاطر وإعادة تنظيم القرض، كما حدد ضمانات متصلة بحجم القروض وهو يطبق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد، مع محاولة الحصول على امتيازات ضريبية.

المطلب الثاني: تقديم بنك الجزائر الخارجي.

أولا: لمحة عامة حول بنك الجزائر الخارجي

تم تأسيس بنك الجزائر "BEA" في 01-10-1967 بموجب المرسوم 67-204 برأس مال قدره 210 مليون دينار جزائري، وكان هدفه الرئيسي في تسهيل وتنمية الرابطة الاقتصادية والمالية للجزائر مع الدول الأخرى حيث احتوى على كل أصول:

- القرض الليوني في 01-10-1967.
- المؤسسة العامة في 31-12-1967.
- قرض الشمال في 31-05-1967.
- البنك الصناعي الجزائري والبحر الأبيض المتوسط BLAM في 13-05-1968.

تم اكتتاب رأس مال البنك بصفة خاصة من قبل الدولة بتاريخ 01-06-1968 وبعد ذلك وفق قانون 88-01 المؤرخ في 12-01-1988 أصبح البنك مؤسسة ذات أسهم، حيث وصل رأس مالها 1 مليار جزائري وكان محتكر من قبل القطاعات الأساسية للحافظة التجارية للبنك كقطاع المحروقات بالإضافة إلى قطاعات أخرى كقطاع البناء، قطاع الإلكترونيك، قطاع الاتصال، قطاع الخدمات، قطاع البيتروكيمياء والصيدلة.

وفي سنة 1991 حقق رأس مال البنك زيادة مقدرة ب 600 مليون دينار جزائري لكي يصل إلى 1.6 مليار دينار جزائري، وفي مارس 1996 وصل الى 5.6 مليار دينار جزائري وله علاقة بشبكة تضم 1450 مراسل بنكي متواجدين بحوالي 41 دولة ويخضع في نشاطه التجاري لقوانين الشركات ذات الأسهم.

ثانيا: تقديم وكالة المسيلة -047-

1-تعريف الوكالة:

وكالة بنك الجزائر الخارجي BEA المسيلة – 047 – هي مؤسسة مالية عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية للمتعاملين الاقتصاديين، سواء للقطاع العام أو الخاص وكذا باقي الجمهور.

وقد أنشأت هذه الوكالة سنة 1988، وتهدف إلى تلبية متطلبات التجارة الخارجية ولإعطاء دورا أكثر فعالية في النشاط الاقتصادي.

إضافة الى ذلك جاء تدعيم الإصلاحات المالية التي من ضروریاتها وجود بنوك متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

2-الهيكل التنظيمي للوكالة:

أ-مدير الوكالة: يعتبر المسؤول الأول على تسيير البنك والنتائج المحققة على مستوى فروعه وله مهام أخرى نلخصها فيما يلي:

- تمثيل الوكالة والتنسيق ومتابعة نشاطها.
- تطبيق القواعد المنظمة لمجال نشاطه والأحسن لمحيطه الاقتصادي.
- التوجيه والرقابة والتقدير في مجال الإقراض والاقتراض والخصم ومعالجة العمليات.
- تسيير الخزينة والتكوين للموظفين في الوكالة.

ب-السكرتارية وشبه البنكيين:

- السكرتارية: وظيفتها استقبال المكالمات إما الهاتفية أو عن طريق الفاكس أو عن طريق الرسائل العادية، وكذلك استقبال وإرسال الطرود البريدية.
- شبه البنكيين: وهم الحراس والسائق وعمال التنظيف.

ج-مركز المحاسبة: وظيفته معالجة مختلف المعاملات التي قام بها البنك يوميا، ودراستها وتحليلها.

د-مصلحة الأمانة والتعهدات: وتنقسم إلى قسمين:

- قسم إدارة التعهدات والموارد: يهتم بالموارد التي تتحصل عليها الوكالة والمتمثلة في الودائع بمختلف أنواعها.
- قسم المنازعات: وهو المكلف بمتابعة قانون النظام الداخلي للبنك وتسوية المنازعات القضائية وهو مسير من طرف خبير المحاكم.

هـ-مصلحة التسيير الإداري: وتهتم بتسيير الشؤون الإدارية للمؤسسة الداخلية (إدارة شؤون العمال في تسجيل الحضور والغياب والعطل....) والخارجية(تقديم التصريحات للمصالح الخارجية كالضرائب والتأمينات، اقتناء مواد ولوازم مكتبية ....) وتنقسم إلى قسمين:

- قسم تسيير الوسائل: يقوم بإنجاز الجرد لجميع المعدات والتجهيزات المستعملة في البنك ومراعاة مدى صلاحيتها.
- فرع الإعلام الآلي والمحاسبة: مهمته حجز جميع المعطيات البنكية في الحاسوب بصورة دقيقة ومعالجة المعلومات لكل يوم عمل، كذلك الإشراف على تنظيم وتخزين العمليات البنكية المحجوزة عليه.

و-مصلحة الصندوق: تتكون من قسمين:

- قسم الشباك الأمامي: من مهامه استقبال الزبائن مباشرة واعلامهم، وكذلك تحويل أوامرهم وطلباتهم إلى المصالح المرغوبة، وله ثلاث أنواع من الخدمات:

- نقدية: دفع المستحقات على أساس شيكات دفتر الادخار، وتحصيل الإيداعات النقدية بالعملة الصعبة أو الدينار.
- القيام بعمليات الصرف.
- استقبال أوامر الزبائن: وخدمات هذا القسم تتمثل في استقبال أوامر تحويل طلبات الإقراض واستقبال الأوراق للتحصيل أو الخصم وكذا طلبات الادخار ويتم بعدها إلى الشباك الخلفي.

- قسم الشباك الخلفي: ويتمثل في خليتين هما:

✓ خلية المقاصة: تعني أن كل بنك ينظم كل يوم قائمة بماله وما عليه اتجاه البنوك الاخرى، ويبعث بها مع ممثله الشخصي إلى غرفة المقاصة.

✓ خلية الحافظة: وهذه الخلية يتم الدفع لحامل الورقة التجارية التي لم يحن ميعاد استحقاقها وبيعها لشخص أخر مقابل مال جاهز.

ز-**مصلحة العمليات التجارية:** تقوم بإنجاز العمليات البنكية الخاصة بالصفقات التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين والعالم الخارجين وتضمن عمليات تحويل المبالغ المالية الى الخارج مقابل عملية الاستيراد كما تعمل على جلب الأموال من الخارج لفائدة زبائنها مقابل عملية التصدير.

ح-**مصلحة العلاقات مع الزبائن:** من مهامها البحث عن أكبر عدد من الزبائن في المحيط الاقتصادي وتسهل لهم العمليات البنكية كما تقوم بدراسة ملفات القروض ويكون الاختيار اما بإيداع الأموال مقابل فوائد معتبرة أو اقتراح منح قروض، بالإضافة الى ذلك تقوم بمتابعة دراسة الملف الى غاية الحصول على قرارا الترخيص بالقرض.

والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي وكالة المسيلة-047-:

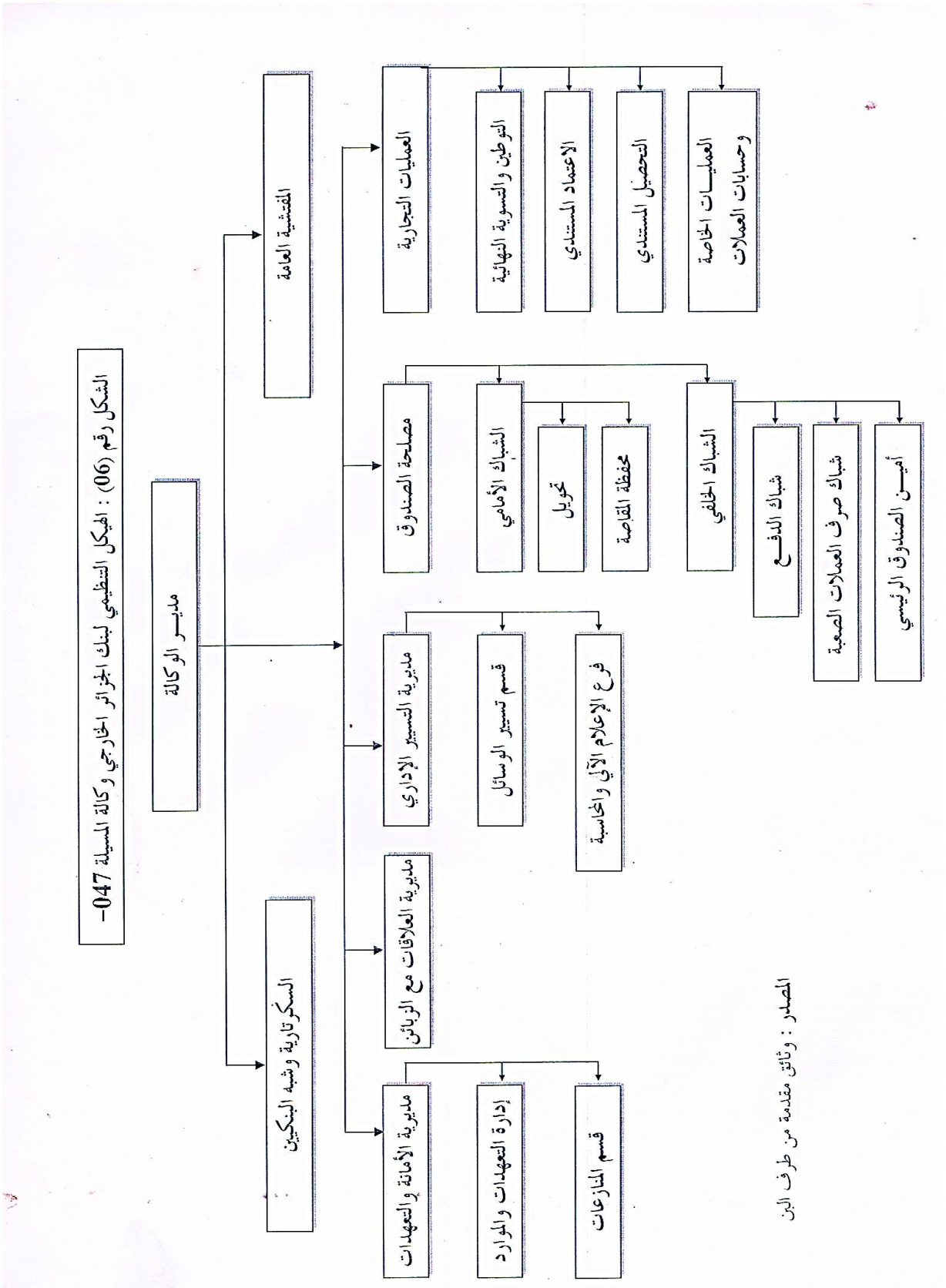
الشكل رقم (06) : الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي وكالة المسيلة 047-
مدير الوكالة
الفتشية العامة
السكرتارية وشبه البنكيين
مديرية العلاقات مع الزبائن
مديرية التسيير الإداري
مصلحة الصندوق
العمليات التجارية
التوطين والتسوية النهائية
الاعتماد المستندي
التحصيل المستندي
العمليات الخاصة وحسابات العملاء
الشباك الخلفي
الشباك الأمامي
تحويل
محفظة القاصة
شباك الدفع
شباك صرف العملات الصعبة
أمين الصندوق الرئيسي
فرع الإعلام الآلي والحاسبة
قسم تسيير الوسائل
قسم المنازعات
إدارة التعهدات والموارد
مديرية الأمانة والتعهدات
المصدر : وثائق مقدمة من طرف البن

ثالثا: وظائف بنك الجزائر الخارجي

إن أهم وظيفة لبنك الجزائر الخارجي تكمن في تسهيل تنمية مجالات اقتصادية واسعة بين الجزائر والخارج، كما يهدف إلى تحفيز وتشجيع تمويل العمليات الخارجية مع باقي بلدان العالم، كما يمكن له التدخل في مختلف العمليات البنكية وذلك ب:

- تمويل القطاعات العامة والخاصة عند قيامنا بعقد صفقات مع متعاملين أجانب.
- تقديم المعلومات الخاصة بإمكانية التمويل للمستوردين والمصدريين الجزائريين.
- التدخل في الأسواق المالية الدولية لجمع الأموال، وكذلك القروض الخارجية لتغطية مختلف الاستثمارات المشتراة بالعملة الصعبة مع الخارج.
- إعطاء الموافقة لضمان العمليات التجارية ضد الأخطار السياسية والاقتصادية.
- استقبال ودائع تحت الطلب ولأجل.

المبحث الثاني: الاجراءات المنهجية للدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية

من المعلوم أن لكل بحث علمي أسس منهجية يبني عليها الباحث قاعدته الأساسية للانطلاق في عملية البحث. وموضوع بحثنا المتمثل في فعالية الرقابة المصرفية على اداء البنوك التجارية مثله مثل أي بحث علمي يتطلب تحديد المنهج الملائم الذي يساعد على دراسة الموضوع، وكان المنهج المستخدم في الدراسة الميدانية المنهج الوصفي التحليلي وبالضبط منهج الدراسة دراسة الحالة كجزء منه، فالمنهج الوصفي يعني الوصول إلى المفاهيم والعلاقات المتعلقة بموضوع الدراسة من كتب ومقالات وربطها بمتغيرات الدراسة الميدانية، أما استخدامنا للمنهج التحليلي فالهدف منه تحليل البيانات ومتغيرات الدراسة إحصائيا والكشف عن طبيعة العلاقة القائمة بين هذه المتغيرات.

ويعالج هذا المطلب عرضا عاما للإطار العام للدراسة الميدانية من حيث، هدف الدراسة ونوع العينة التي تم اختيارها لتوزيع قوائم الاستقصاء عليها، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة لتحليل إجابات العينة على قائمة الاستقصاء.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وأساليب تحليلها.

أولا: الأدوات المستخدمة في جمع البيانات.

لكل منهج من المناهج أدواته التي يفضل استخدامها، وبالطبع يمكن استخدام أكثر من منهج واحد، وفي موضوع بحثنا هذا سيتم الاعتماد على الاستمارة كأداة أساسية لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

تم تصميم استمارة استبيان بناء على اشكالية الموضوع وفرضياته، وذلك بغرض تحقيق أهداف الدراسة والوقوف على مدى فعالية الرقابة المصرفية على أداء البنوك التجارية، وتم تقسيمها إلى جزئين كما يلي:

الجزء الأول: يضم بيانات تصف الخصائص الشخصية لعينة الدراسة وقد تمحورت هذه البيانات حول:

- ✓ الجنس؛
- ✓ السن؛
- ✓ المؤهل العلمي؛
- ✓ الخبرة؛
- ✓ التخصص؛

الجزء الثاني: خاص بقياس متغيرات الدراسة وبدوره ينقسم الى محورين:

المحور الأول: يتكون من 6 عبارات تهدف الى مدى قياس الاداء في البنوك التجارية.

المحور الثاني: يتكون من 6 عبارات تهدف ال قياس مستوى الرقابة في البنوك التجارية

ثانيا: أساليب تحليل البيانات.

1-تم استخدام مقياس "ليكارت " الخماسي -POINT LIKERT SCALE 05- في توزيع درجة الاجابات، والتي تتوزع من أقل وزن (غير موافق بشدة) وقد أعطيت له درجة واحدة إلى أعلى وزن (موافق بشدة) والذي أعطيت له خمس درجات وبذلك تكون دلالة المتوسط الحسابي للإجابات كما يلي:

الجدول رقم (01): معايير تفسير النتائج (الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي)

خيارات الإجابة	الرقم	المتوسط المرجح	درجة الموافقة
غير موافق بشدة	1	من 1 الى1.7	ضعيفة جدا
غير موافق	2	من 1.8 الى 2.60	ضعيفة
محايد	3	من 2.60 الى 3.39	متوسطة
موافق	4	من 3.40 الى 4	عالية
موافق بشدة	5	من 4.20الى 5	عالية جدا

المصدر: من اعداد الطالبتين.

-اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف سمرنوف) ولاختيار الأدوات الاحصائية المناسبة من أجل تحليل اجابات أفراد عينة الدراسة واختبار صحة الفرضيات يجب أولا أن نتعرف على طبيعة توزيع بيانات العينة وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات حيث توجد أدوات احصائية معلمية وغير معلمية.

اختبار كولمجروف – سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، والجدول التالي يبين اختبار التوزيع الطبيعي - Kolmogorov-Smirnov -

الجدول رقم (02): اختبار التوزيع الطبيعي –Kolmogorov-Smirnov-

الرقم	عنوان المحاور	عدد الفقرات	قيمة Z	مستوى الدلالة
1	المحور الأول لمدى تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية	06	0.765	0.4400
2	المحور الثاني لأهمية الرقابة المصرفية	06	41.5	0.1570

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على آراء العينة وتحليل برنامج spss.

قاعدة: هي إذا كانت قيمة الاحتمال Sig أكبر من (0.05) لكل محور من محاور الاستبيان، مما يدل على اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي ومنه لاختبار الفرضيات نتبع الأساليب الإحصائية المعلمية.

كما قمنا بتفريغ بيانات الاستبيان وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) (IBM SPSS Statistics V 22)، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية لأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث قمنا باستخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة؛
- اختبار ألفا كرومباخ: لقياس ثبات المقياس؛
- معامل الارتباط بيرسون: لقياس صدق عبارات المقياس؛
- اختبار (One Sample test T) للعينة الواحدة؛
- الانحدار البسيط من اجل اختبار الفرضيات؛
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل معرفة الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة وقد تم تحديد مستويات الأهمية النسبية طبقا للمقياس التالي:

الجدول رقم (03): تحديد مستويات الأهمية النسبية.

مجال المتوسط الحسابي	مستوى التطبيق
من 01 إلى 1.80	ضعيف جدا
من 1.80 إلى 2.60	ضعيف
من 2.60 إلى 3.40	متوسط
من 3.40 إلى 4.20	عالي
من 4.20 إلى 5	عالي جدا

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss.

2-ثبات وصدق أداة الدراسة:

2-1. الصدق الظاهري:

وللتحقق من صدق الأداة تمت الاستعانة بمجموعة من الأساتذة، بقصد الافادة من خبرتهم العلمية والعملية، وبناء على موافقتهم تم اعتماد أداة الدراسة فأصبحت بصورتها النهائية مكونة من12 عبارة.

2-2. صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة:

ان الصدق يقيس الاستبيان وما وضع للقياس، ومنه أن يعكس الاستبيان المحتوى المراد قياسه، ويعني الصدق بصفة عامة أن السؤال أو العبارة الموجودة في الاستبيان تقيس ما يفترض البحث قياسه بالفعل.

2-3. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:

2-3-1. الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول مدى تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية:

الجدول رقم (04)، يقوم بقياس الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول والمتمثل في مدى تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية وهي موضحة في الجدول كما يلي:

الجدول رقم (04): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول "مدى تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية".

الرقم	الفقـــرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يعتبر تقييم الأداء في البنوك التجارية الجزائرية أهم الركائز التي تبنى عليها	0.677	0.000
02	إن تقييم الأداء يؤدي إلى الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط البنوك التجارية الجزائرية وإجراء تحليل شامل لها	0.875	0.000
03	إن تقييم الأداء في البنوك التجارية الجزائرية يكون بعد انتهاء الأداء الفعلي ومعرفة النتائج المحققة	0.356	0.000
04	التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة في البنوك التجارية الجزائرية	0.567	0.000
05	إن عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية الجزائرية هي فعلا جزء من الرقابة المصرفية	0.654	0.000
06	إن تقييم الأداء بالرقابة يعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة والفعالية في البنوك التجارية الجزائرية	0.687	0.000

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss.

يظهر الجدول، معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (قياس مدى تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط (r) المبينة دالة عند مستوى دلالة (0,05)، حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0,05)، وكذلك قيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

2-3-2. الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني لأهمية الرقابة المصرفية:

الجدول رقم(05) يبين الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني والمتمثلة في أهمية الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية.

الجدول رقم (05): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني لأهمية الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية.

الرقم	الفقـــرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
07	أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي في البنوك التجارية الجزائرية هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية لا يتأتى إلا بنظام الرقابة المصرفية.	0.630	0.0000
08	إن إطلاع البنك المركزي الجزائري على أوضاع البنوك التجارية لا يتأتى إلا بنظام الرقابة المصرفية الدورية	0.783	0.0000
09	إن الاستمرارية في الرقابة المصرفية يؤدي إلى ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي الجزائري ككل	0.768	0.0000
10	إن ممارسة رقابة فعالة على البنوك التجارية الجزائرية هو عنصر أساسي من عناصر البيئة الاقتصادية السليمة	0.698	0.0000
11	إن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم عن طريق الأحكام بنشر قوائمها في فترات دورية منتظمة حتى يقف البنك المركزي الجزائري وأصحاب الودائع والمساهمين على حقيقة المركز المالي لهذه البنوك.	0.465	0.0000
12	إن الرقابة النوعية تتضمن وضع حدود للأنواع المختلفة من القروض قصد التأثير على حجم الائتمان الموجهة لقطاع أو قطاعات	0.709	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss.

يظهر الجدول معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (أهمية الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط (r) المبينة دالة عند

مستوى دلالة (0,05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0,05)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

2-4. الصدق البنائي لمجالات الاستبيان:

جدول رقم 06 يبين مدى ارتباط كل محور من محاور الاستبيان بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان، والذي يبين أن محتوى كل محور من محاور الاستبيان له علاقة قوية بهدف الدراسة، الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور أقل من 0.05، وكذلك قيمة rالمحسوبة لكل محور أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05.

الجدول رقم (06): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة.

الرقم	عنوان المحاور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	المحور الأول لمدى تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية.	0.677	0.0000
02	المحور الثاني لأهمية الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية.	0.712	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss.

- ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات الاستبيان، أنها تعطي نفس النتيجة لو تم اعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى، أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تم اعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة من خلال معامل ألفا كرومباخ، والجدول رقم (07) يمثل معامل ألفا كرومباخ لقياس ثبات الاستبيان.

الجدول رقم (07): معاملات ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل.

الرقم	عنوان المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات الفا كروميخ
01	المحور الأول لمدى تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية	06	0.81
02	المحور الثاني لأهمية الرقابة المصرفية	06	0.78
معامل الفا كرونباخ الاجمالي		**12**	**0.89**

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss.

وفي ضوء الدراسة الميدانية، سيتم اختبار مدى صحة الفروض القائم عليها البحث، وتوضيح المكونات الرئيسة لقائمة الاستقصاء.

من خلال الجدول رقم (07)، تم حساب معامل الثبات بطريقة أخرى وهي طريقة ألفا كرونباخ، حيث تعتبر أنسب طريقة لحساب ثبات الأوزان المستخدمة في البحوث كالاستبيانات أو مقاييس الاتجاه، وهي ملائمة لأداة الدراسة الحالية كونها تشمل على عدة أبعاد، حيث إنها تستخدم للحصول على الثبات عندما تكون الأداة من أبعاد أو مجالات، وعادة ما تتراوح قيمة معامل ألفا كرونباخ (0 – 1)، وكلما اقتربت من الواحد كلما عكس قوة التماسك الداخلي للمقياس. وقد وجد أن قيمة معامل ألفا كرونباخ هي 0.89 وهي نسبة عالية جدا تدل على ثبات أداة الدراسة وبذلك يكون الاستبيان في صورته النهائية كما هو في الملحق رقم (01) قابلا للتوزيع، ونكون قد تأكدنا من صدقه وثباته، وصلاحيته لتحليل النتائج واختبار الفرضيات.

المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة.

اولا: مجتمع الدراسة:

بما أن الهدف من اجراء الاستقصاء هو معرفة العلاقة التي تربط بين الرقابة المصرفية واداء البنوك التجارية، فقد استهدفت الدراسة مجموعة من الأكاديميين العامليين بالبنوك.

ثانيا: عينة الدراسة:

بما أن مجتمع الدراسة كبير نظرا للعدد الهائل من البنوك التجارية الجزائرية لا يمكن إجراء عملية مسح شامل لذا لجأنا إلى سحب عينة من هذا المجتمع لدراستها وتعميم النتائج على مجتمع الدراسة ككل، أي تم سحب عناصر العينة بطريقة السحب المنتقاة، وهي مكونة من 50 فرد.

لقد تم توزيع 60 استبيان على مجموع الأكاديميين العاملين المختصين في هذا المجال، وقد حرصنا على استرجاعها غير أنها لم تسترجع بالكامل، أي بمعدل اجابة يقدر بـ 83.33%، وتعتبر نسبة عالية ولعل السبب في ذلك هو اعتمادنا على أسلوب المقابلة الشخصية، وفيما يلي تحليل النتائج المتحصل عليها، والتي اعتمدنا فيها على البرنامج الاحصائي SPSS.

المبحث الثالث: التحليل العام للنتائج واختبار صحة فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: تحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة.

يستهدف هذا الجزء من التحليل تحديد الخصائص الديمغرافية لمفردات عينة الدراسة من الأكاديميين، وذلك من حيث الجنس، السن، المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة.

أولا: توزيع عينة الدراسة.

الجدول رقم (08): توزيع عينة الدراسة.

المجال	المراجعون
العينة	60
المستجيبين	50
النسبة	%83.33

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الاستمارة.

يظهر الجدول عينة الدراسة وعدد الاستبانات الموزعة وعددها 60 وكذلك العدد الذي تم استرداده والبالغ 10 استبيانات إضافة إلى نسبة الاستجابة والبالغة 83.33%، وهي تعد نسبة جيدة مما ينعكس إيجابا على الدراسة.

تهدف الدراسة الميدانية إلى التطرق لمدى فعالية الرقابة المصرفية على أداء البنوك التجارية باعتبار هذه الأخيرة تسعى لتحسين ادائها ومن ثم تعزيز مركزها.

ثانيا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

الجدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	31	%62
أنثى	19	%38
المجموع	50	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الاستمارة.

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 50فردا، نلاحظ أن 19 فردا يمثلون حجم الاناث بنسبة بلغت 38%، أما حجم الذكور فقد بلغ 31 فردا بنسبة قدرت بـ 62% والشكل التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

شكل رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

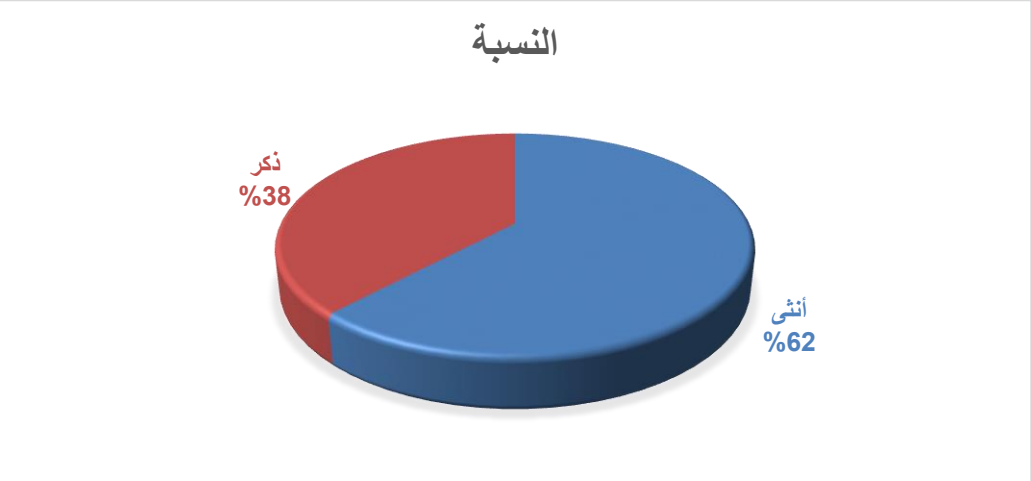

ثالثا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن.

الجدول رقم (10): توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن.

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 40 سنة	**29**	**%58**
أكبر من 40 سنة	**21**	**%42**
المجموع	**50**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الاستمارة.

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم 50 فردا، نلاحظ أن 29 منهم يمثلون الافراد الذين يمثلون الفئة العمرية الأقل من 40 سنة بنسبة قدرت ب 58%، في حين أن البقية هم الذين فاقت أعمارهم 40 سنة بنسبة بلغت 42%، والشكل التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن.

الشكل رقم (04): توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن.

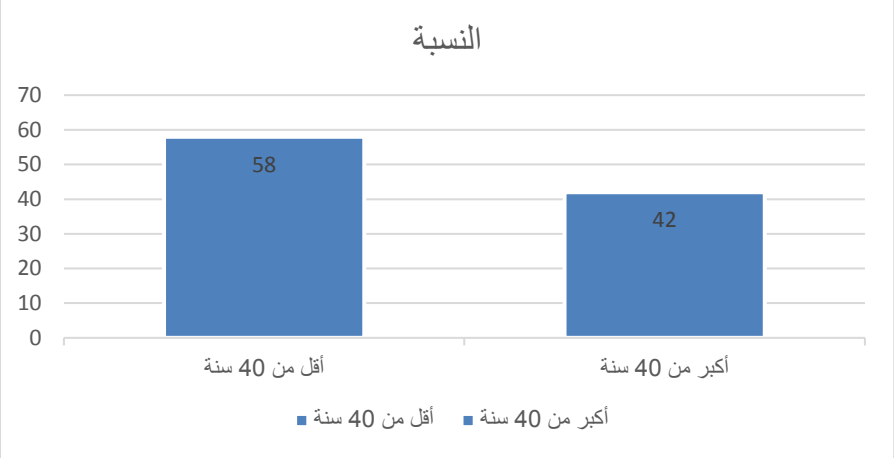

رابعا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

الجدول رقم (11): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ماجستير	**27**	**%54**
دكتوراه	**23**	**%46**
المجموع	**50**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الاستمارة..

من خلال الجدول، يتضح أنه أعلى نسبة تعود لحاملي شهادة ماجستير بنسبة (54%) ثم يليها حاملي شهادة دكتوراه بنسبة (46%)، وهذا يعني أن عينة الدراسة تمثل الفئة المؤهلة علميًا القادرة على إجابة أسئلة الاستبانة.

الشكل رقم (05): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

خامسا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة.

الجدول رقم (12): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة.

الخبرة	التكرار	النسبة
4-10 سنوات	19	%38
أكثر من 10 سنوات	31	%62
المجموع	50	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الاستمارة.

يظهر الجدول أعلاه نتائج الدراسة المتعلقة بعدد سنوات الخبرة، وقد تم توزيع سنوات الخبرة إلى فئتان تبدأ بأقل من أربع سنوات وتنتهي إلى عشر سنوات فأكثر، حيث بلغت أعلى نسبة 62% للفئة التي تكون أكثر من عشر سنوات للعينة، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة جيدة، مما سينعكس إيجابًا على نتائج الدراسة، في حين بلغت نسبة الافراد الذين يتمتعون بخبرة تتراوح بين 4 -10 سنوات بـ 38%.

والشكل التالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة.

الشكل رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة.

سادسا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص.

الجدول رقم (13): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة
مالية وبنوك	20	%40
علوم ادارية وقانونية	13	%26
إدارة أعمال	17	%34
المجموع	50	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الاستمارة.

نلاحظ من الجدول رقم (13) أن 40% من أفراد العينة تخصصهم مالية وبنوك، ونسبة 26% من عينة الدراسة تخصصهم علوم إدارية وقانونية، و34% من عينة الدراسة تخصصهم إدارة أعمال وعليه نلاحظ أن موظفي البنوك من ذوي تخصصات مختلفة.

الشكل رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص.

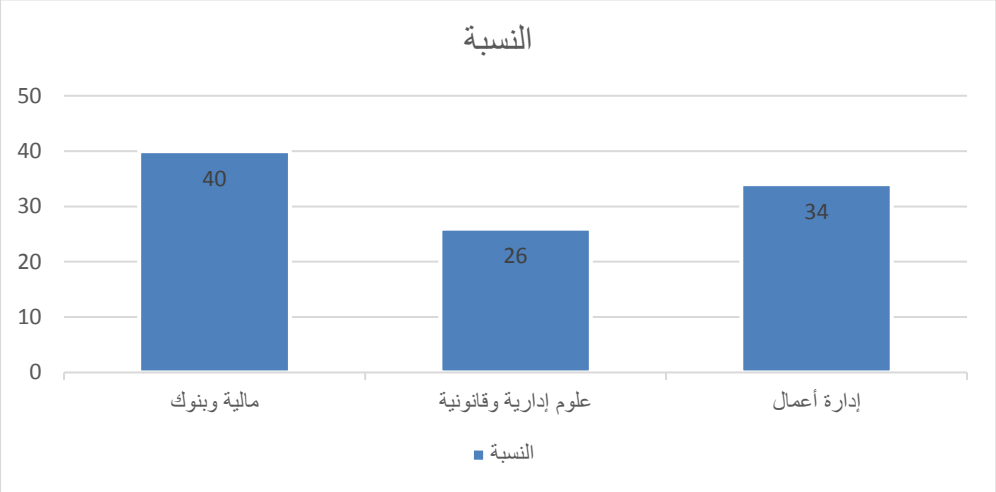

المطلب الثاني: نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لاستجابة مفردات عينة الدراسة نحو متغيرات الدراسة المستقلة والمتغيرة.

أولا–البعد الأول: مدى تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية" الفترة مارس 2017

يبين الجدول (14)، إجابات عينة الدراسة حول مدى تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية.

الجدول رقم (14): إجابات المستجوبين حول مدى تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية

الرقم	الفقرة	الأكاديميون		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
01	يعتبر تقييم الأداء في البنوك التجارية الجزائرية أهم الركائز التي تبنى عليها	4.37 موافق بشدة	0.51	11.67
02	إن تقييم الأداء يؤدي إلى الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط البنوك التجارية الجزائرية وإجراء تحليل شامل لها.	4.22 موافق بشدة	0.65	15.49

03	إن تقييم الأداء في البنوك التجارية الجزائرية يكون بعد انتهاء الأداء الفعلي ومعرفة النتائج المحققة.	4,14 موافق	0.77	18.60
04	التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة في البنوك التجارية الجزائرية.	3.97 موافق	0.80	20.15
05	إن عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية الجزائرية هي فعلا جزء من الرقابة المصرفية.	3.65 موافق	0.83	22.73
06	إن تقييم الأداء بالرقابة يعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة والفعالية في البنوك التجارية الجزائرية.	3.55 موافق	1.02	28.73
	المتوسط الحسابي الإجمالي	**3.98 موافق**		

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول رقم (14)، أن المتوسط العام للإجابات (3.98)، أي أن اتجاه الإجابة من المستقصى منهم يتجه نحو الاتجاه الموافق الإيجابي الذي يتردد بين موافق وموافق بشدة، مما يعكس بأن أغلبية عينة الدراسة يدركون اهمية تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، حيث إن المتوسط الحسابي أكبر من الوسط الافتراضي (3.5).

وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف الذي يحدد مدى التجانس والتوافق للإجابة على العبارات داخل بعد (معيار الاستقلالية)، فكلما قلت نسبة معامل الاختلاف كلما كان دليلاً على التوافق والتجانس بين إجابات المستقصى في فهم العبارة داخل البعد. ومما سبق، يتضح أن العبارة رقم (01) تحتل المرتبة الأولى في الترتيب من وجهة نظر عينة البحث والتي تنص على الآتي: يعتبر تقييم الأداء في البنوك التجارية الجزائرية أهم الركائز التي تبنى عليها. فقد بلغ المتوسط الحسابي للعبارة 4,37 ويتراوح بين الموافق والموافق بشدة، في حين وصلت نسبة معامل الاختلاف إلى (11.67%) مما يشير إلى أن العبارة كانت أقرب العبارات تجانساً واتفاقاً في إجابات المستقصى منهم (عينة البحث).

ومن ناحية أخرى، تحتل العبارة رقم (06) المرتبة الأخيرة من وجهة نظر عينة البحث وحازت على أقل درجات التوافق والتجانس في إجابات الأكاديميين والتي بمقتضاها " إن تقييم الأداء بالرقابة يعمل

على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة والفعالية في البنوك التجارية الجزائرية " والتي حقق الانحراف المعياري لها أكبر نسبة مقارنة بباقي العبارات حيث بلغ (1.02)، بمعنى الاختلاف وعدم الاتفاق على مضمون ومحتوى العبارة. كذلك بلغت نسبة معامل الاختلاف أعلى نسبة مقارنة بباقي النسب للعبارات (28.73%)، وعلى الرغم من كل ذلك إلا أن المتوسط الحسابي للعبارة بلغ (3.55) وتشير إلى موفقة أغلب العينة على هذه العبارة، وذلك يتفق مع مؤشر المتوسط العام للبعد (مدى تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية).

ثانيا/ البعد الثاني: "أهمية الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية في الفترة مارس 2017"

يظهر جدول رقم (15)، إجابات عينة الدراسة حول أهمية الرقابة المصرفية.

الجدول رقم (15): إجابات عينة الدراسة حول أهمية الرقابة المصرفية.

الرقم	الفقرة	الأكاديميون		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
07	أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي في البنوك التجارية الجزائرية هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية لا يتأتى إلا بنظام الرقابة المصرفية.	4.69 (موافق بشدة)	0.43	8.66
08	إن إطلاع البنك المركزي الجزائري على أوضاع البنوك التجارية لا يتأتى إلا بنظام الرقابة المصرفية الدورية	4.31 (موافق بشدة)	0.42	9.74
09	إن الاستمرارية في الرقابة المصرفية يؤدي إلى ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي الجزائري ككل	4.65 (موافق بشدة)	0.65	13.97
10	إن ممارسة رقابة فعالة على البنوك التجارية الجزائرية هو عنصر أساسي من عناصر البيئة الاقتصادية السليمة	4.34 (موافق)	0.56	16.88
11	إن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم عن طريق الأحكام بنشر قوائمها في فترات دورية منتظمة حتى يقف البنك المركزي	3.42 (موافق)	0.94	27.48

	الجزائري وأصحاب الودائع والمساهمين على حقيقة المركز المالي لهذه البنوك.			
12	إن الرقابة النوعية تتضمن وضع حدود للأنواع المختلفة من القروض قصد التأثير على حجم الائتمان الموجهة لقطاع أو قطاعات	3.8 (موافق)	1.10	28.94
	المتوسط الحسابي الإجمالي	**4.08 (موافق)**		

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS.

تكشف بيانات الجدول عن مجموعة من المؤشرات حول أهمية الرقابة المصرفية وتتمثل فيما يلي:

– أجمع غالبية العينة على عبارة أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي في البنوك التجارية الجزائرية هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية لا يتأتى إلا بنظام الرقابة المصرفية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة (4.69).

– أجابت اغلب العينة بالإيجاب فيما يخص إن اهمية الرقابة المصرفية في إطلاع البنك المركزي الجزائري على أوضاع البنوك التجارية لا يتأتى إلا بنظام الرقابة المصرفية الدورية حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.31).

– إن الرقابة النوعية تتضمن وضع حدود للأنواع المختلفة من القروض قصد التأثير على حجم الائتمان الموجهة لقطاع أو قطاعات حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.8).

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.

يحتوي هذا المطلب على اختبار فرضيات الدراسة في ضوء تساؤلات الدراسة وأهدافها.

أولا: اختبار الفرضية الأولى

" يعتبر تقييم الأداء في البنوك التجارية الجزائرية أهم الركائز التي تبنى عليها ".

وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية التالية وبمتوسط حسابي مفترض يساوي 3,5، والذي حدد باستخدام طريقة العلامة الوسطى على تدريج سلم ليكارت الخماسي.

يبين الجدول رقم (16) المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري واختبار ستودنت (student(t تقييم الأداء آلية من الآليات الرئيسية في مراقبة البنوك التجارية الجزائرية وأهم الركائز التي تبنى عليها.

الجدول رقم (16): نتائج اختبار (T) لفئة الأكاديميين والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري "تقييم الأداء في البنوك التجارية الجزائرية "

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة	مستوى الاهمية
يعتبر تقييم الأداء في البنوك التجارية الجزائرية أهم الركائز التي تبنى عليها.	3.98	0.52	7.48	0.000	عالي

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS.

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (16) أن متوسط إجابات هذه الفئة أكبر من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.98 بانحراف معياري 0.52، وقد بلغت قيمة (T) المحسوبة 7.48، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05، ومن ثم تقبل فرضية البحث الفرعية المتمثلة في تقييم الأداء آلية من الآليات الرئيسية في مراقبة البنوك التجارية الجزائرية وأهم الركائز التي تبنى عليها من وجهة نظر الأكاديميين.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية

" تعتبر اهمية الرقابة المصرفية من أهم الركائز التي تؤدي إلى الأداء الجيد للبنوك الجزائرية ".

يوضح الجدول رقم (17) المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري واختبار ستودنت student(T) لمجال الرقابة المصرفية آلية من الآليات الرئيسية في الأداء الجيد للبنوك الجزائرية.

الجدول رقم (17): نتائج اختبار (T) لفئة الأكاديميين والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة	مستوى الأهمية
تعتبر اهمية الرقابة المصرفية من أهم الركائز التي تؤدي إلى الأداء الجيد للبنوك الجزائرية	4.08	0.89	9.72	0.000	عالي

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS.

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (17) أن متوسط إجابات هذه الفئة أكبر من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.08 بانحراف معياري 0.89، وقد بلغت قيمة (T) المحسوبة 9.72، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05، ومن ثم تقبل فرضية البحث المتمثلة في يعتبر أهمية الرقابة المصرفية آلية من الآليات الرئيسية في الأداء الجيد للبنوك الجزائرية من وجهة نظر الأكاديميين.

خلاصة الفصل

تضمن الفصل الثاني دراسة ميدانية في بنكي الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904–وبنك الجزائر الخارجي – وكالة المسيلة 047–وتم التطرق فيه الى فعالية الرقابة المصرفية على اداء البنوك التجارية ومن ثم تقييم أدائها وتحسينه.

حيث استخلصنا أن بنكي الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر الخارجي كغيرهما من البنوك الجزائرية يخضعان لعملية الرقابة المصرفية قصد تحسين أدائهما والمحافظة على مركزيهما المالي والتنافسي.

وتم التوصل الى صحة الفرضيتين المتمثلتين في أن تقييم الأداء في البنوك التجارية يعتبر من أهم الركائز التي تبنى عليها، وان الحفاظ على الاستقرار المالي أصبح هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية لا يتأتى الا بنظام الرقابة المصرفية.

إن الرقابة المصرفية التي تفرض على البنوك التجارية أصبحت ضرورة تفرض نفسها لما لها من مسؤولية مباشرة وغير مباشرة في الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف ومن ثم تحسن أدائها بشكل خاص وخلق جهاز مصرفي سليم ومعافى وقوي ليحافظ على حقوق المودعيين والمستثمريين ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بشكل قوي وسليم بشكل عام وأيضا يسهم بشكل فعال وحيوي في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وازدهارها وتقدمها وتطورها.

أولا: النتائج

ختاما لموضوع الدراسة والمتمثل في " فعالية الرقابة المصرفية على أداء البنوك التجارية " وبغية الوصول إلى فهم واضح وإجابة جلية لإشكالية الدراسة، والمتمثلة فيما مدى فعالية الرقابة المصرفية على أداء البنوك التجارية خلصنا إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية نوضحها فيما يلي:

1-النتائج النظرية: تتمثل فيما يلي:

-معرفة مفهوم الرقابة المصرفية وأنواعها.

-مفهوم عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية.

-كيفية مساهمة الرقابة في تقييم الأداء في البنوك.

- تعتبر لجنة بازل من الأنظمة الرقابية على البنوك التجارية.

2-النتائج التطبيقية:

-ثبات صحة الفرضية الأولى القائلة "يعتبر تقييم الأداء في البنوك التجارية أهم الركائز التي تبنى عليها".

-ثبات صحة الفرضية الثانية القائلة "أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي في البنوك التجارية هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية لا يتأتى إلا بنظام الرقابة المصرفية".

-ثبات صحة الفرضيات الفرعية التالية:

- ✓ إن تقييم الأداء في البنوك التجارية يؤدي إلى كشف مواطن الخلل والضعف في نشاط البنوك التجارية الجزائرية وإجراء تحليل شامل لها.
- ✓ إن تقييم الأداء في البنوك التجارية يكون بعد انتهاء الأداء الفعلي ومعرفة النتائج المحققة.
- ✓ إن الاستمرارية في الرقابة المصرفية يؤدي إلى ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي الجزائري ككل.
- ✓ إن ممارسة رقابة فعالة على البنوك التجارية هو عنصر أساسي من عناصر البيئة الاقتصادية السليمة.

ثانيا: التوصيات.

من خلال النتائج المذكورة سابقا، نخلص إلى مجموعة من التوصيات التي نراها مفيدة في هذا المجال وتتمثل في:

-يجب على البنوك التجارية التوجه أكثر لفتح مجال للمدققين الداخليين والخارجيين لتفعيل نظام الرقابة.

-توصي الدراسة لضرورة تبني البنوك التجارية نظام رقابي فعال يشرف عليه مجموعة من الأكفاء وذلك لكي يتسنى لها المحافظة على استقرارها.

-ينبغي على البنوك التجارية الاعتماد على طرق وأساليب الرقابة الحديثة في التعامل والتواصل وذلك باستحداث أنظمة رقابية إلكترونية فعالة.

-السعي إلى تكريس المبادئ التي تعزز الرقابة الذاتية لدى موظفي البنوك.

ثالثا: آفاق الدراسة.

استكمالا للهدف المرجو من الدراسة ونظرا لعدم التمكن من الإلمام لجميع حيثيات الموضوع ارتأينا تقديم بعض الإشكالات التي نراها مفيدة في الدراسة المستقبلية والتي منها:

-دور الرقابة المصرفية في تحسين جودة الخدمات المصرفية.

-مدى مساهمة الرقابة المصرفية في جذب العملاء للبنوك.

-أهمية تبني أنظمة رقابية مصرفية فعالة في تعزيز مكانة البنوك التجارية أمام العملاء.

أولا: الكتب

1. أبو الحسن علي أحمد، المحاسبة الإدارية المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.

2. أبو دياب سلمان، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، بيروت،1996.

3. جودة زياد رمضان محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2006.

4. حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة،2009.

5. الحسيني فلاح ومؤيد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2000.

6. الحناوي محمد صالح وعبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية–البورصات والبنوك التجارية–، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001.

7. حنفي عبد الغفار ورسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999.

8. خصاونة أحمد سليمان، المصارف الإسلامية (مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها)، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث، الأردن،2008.

9. دغيم أحمد علي، اقتصاديات البنوك مع نظام النقدي واقتصادي عالمي جديد، دار النمر، مصر،1989.

10. سليمان ناصر، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة (مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر)، مكتبة الريام، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006.

11. سمحان حسين محمد وإسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.

12. سويلم محمد، إدارة البنوك والبورصات المالية، دار الهاني للنشر، الإسكندرية، 1999.

13. السيسي صلاح الدين، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

14. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر،2000.

15. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر،2003/2002.

16. عبد النبي محمد أحمد، الرقابة المصرفية، زمزم، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

17. كرخي فؤاد مجيد، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية، دار النشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.

18. الناشف أنطوان وخليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، مؤسسة حديثة للكتاب، الجزء الأول، لبنان،1998.

ثانيا: المذكرات والرسائل الجامعية

19. أحلام موسى مبارك، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2005/2004، مذكرة غير منشورة.

20. سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي، الجزائر، 2015/2014، مذكرة غير منشورة.

21. سهام تميسة، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels، مذكرة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر،2014/2013، مذكرة غير منشورة.

22. فايزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2010، مذكرة غير منشورة.

23. هيبة مرابط، أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفقا لمبادئ لجنة بازل، مذكرة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر، 2011/2010، مذكرة غير منشورة.

ثالثا: المجلات والدوريات

24. سحر طلال إبراهيم، تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الخامس والثلاثون، 2013.

رابعا: بحوث ودراسات

25. ناصر سليمان، اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول" أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية "، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، يومي06/05 ماي 2009.

26. ناصر سليمان، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، ملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية–واقع وتحديات، الشلف، الجزائر، يومي15/14 ديسمبر 2004.

خامسا: المواقع الإلكترونية:

27. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

http://www.arado.org/ 17/03/2017

28. غازي شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 36، سبتمبر 2005.

https://www.imf.org. 17/03/2017

جامعة محمد بوضياف –المسيلة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

استمارة الاستبيان

في إطار التحضير لمذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: بنوك تحت عنوان: **فعالية** الرقابة المصرفية على أداء البنوك التجارية دراسة التطبيقية على بنكي **BADR.BEA** بالمسيلة. نرجو منكم الإجابة على الأسئلة التالية وذلك بوضع العلامة (×) في الخانة التي تتفق مع رأيكم، كمساعدة منكم لإنجاح هذه الدراسة. ونحيطكم علما أن إجابتكم ستعامل بشكل سري ولغايات البحث العلمي فقط، وليس مطلوبا منكم ذكر الاسم أو العنوان.

شكرا على تعاونكم

الطالبتين:

– دحمان فاطمة الزهراء.

– جعفـــــر إيمـــان.

الأستاذ المشرف:

د/ شريط صلاح الدين.

الجزء الأول: البيانات الشخصية.

الجنس	ذكر ( )
	أنثى ( )

السن	أقل من 40 سنة ( )
	أكبر من40 سنة ( )

المؤهل العلمي	ماجستير ( )
	دكتوراه ( )

الخبرة	من 4 إلى 10 سنوات ( )
	أكثر من 10 سنوات ( )

التخصص	مالية وبنوك ( )
	علوم ادارية وقانونية ( )
	إدارة أعمال ( )

الجزء الثاني: استنادا إلى خبراتك بين مدى اتفاقك مع العبارات التالية.

المحور الأول: مدى تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية.

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يعتبر تقييم الأداء في البنوك التجارية الجزائرية أهم الركائز التي تبنى عليها.					
02	إن تقييم الأداء يؤدي إلى الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط البنوك التجارية الجزائرية وإجراء تحليل شامل لها.					
03	إن تقييم الأداء في البنوك التجارية الجزائرية يكون بعد انتهاء الأداء الفعلي ومعرفة النتائج المحققة.					
04	التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة في البنوك التجارية الجزائرية.					
05	إن عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية الجزائرية هي فعلا جزء من الرقابة المصرفية.					
06	إن تقييم الأداء بالرقابة يعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة والفعالية في البنوك التجارية الجزائرية.					

المحور الثاني: أهمية الرقابة المصرفية.

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
07	أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي في البنوك التجارية الجزائرية هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية لا يتأتى إلا بنظام الرقابة المصرفية.					
08	إن إطلاع البنك المركزي الجزائري على أوضاع البنوك التجارية لا يتأتى إلا بنظام الرقابة المصرفية الدورية					
09	إن الاستمرارية في الرقابة المصرفية يؤدي إلى ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي الجزائري ككل					
10	إن ممارسة رقابة فعالة على البنوك التجارية الجزائرية هو عنصر أساسي من عناصر البيئة الاقتصادية السليمة					
11	إن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم عن طريق الأحكام بنشر قوائمها في فترات دورية منتظمة حتى يقف البنك المركزي الجزائري وأصحاب الودائع والمساهمين على حقيقة المركز المالي لهذه البنوك.					
12	إن الرقابة النوعية تتضمن وضع حدود للأنواع المختلفة من القروض قصد التأثير على حجم الائتمان الموجهة لقطاع أو قطاعات					

مقدمة عامة

الفصل الأول

الإطار النظري لأداء البنوك التجارية والرقابة المصرفية

الفصل الثاني

دراسة حالة بنكي

BADR.BEA

بالمسيلة

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

الملاحق